





1
X
ملاحظات على المخطوط

2
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله

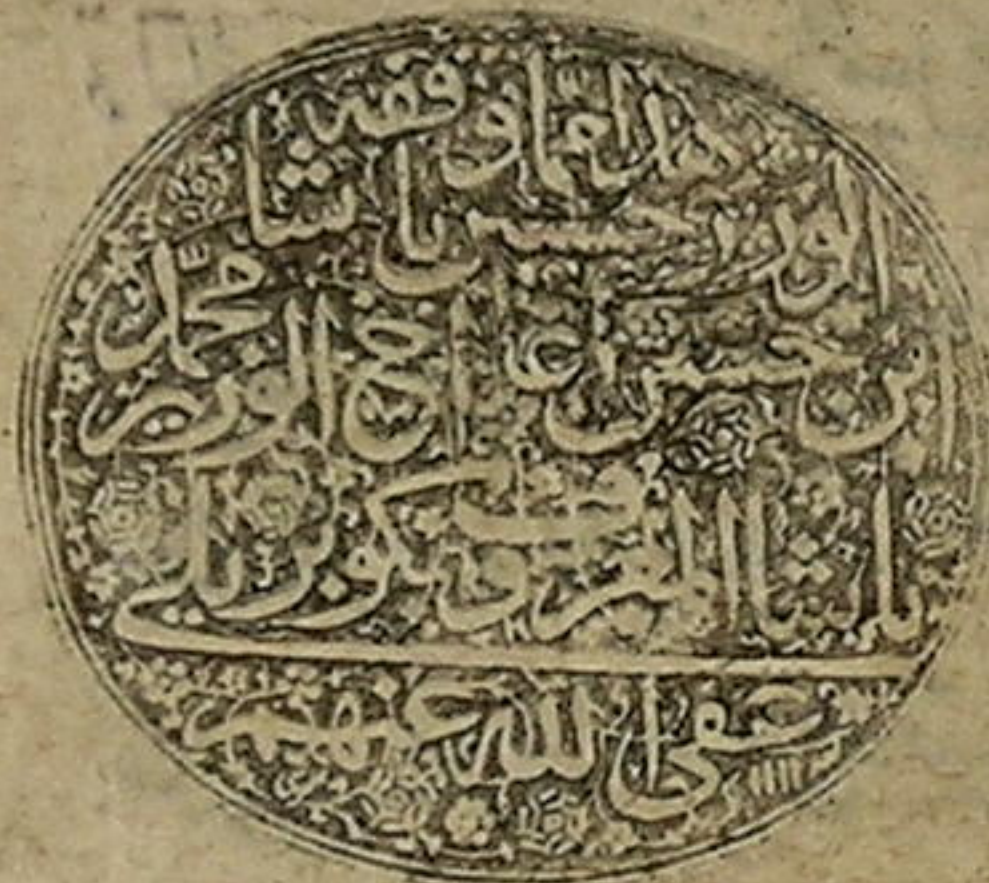
Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE NUSEYİN PASA
Yer	
Eski No	337



العقاب

رقم

المؤلف: أبو بكر بن محمد بن يوسف بن
مؤلف: أبو بكر بن محمد بن يوسف بن



٤٤٧



٤٤٧

مؤلف: أبو بكر بن محمد بن يوسف بن
مؤلف: أبو بكر بن محمد بن يوسف بن

المسئلة علمه ارسله من هو بالانه او صفت كذا به الا قد اطلق وعلمه او صفا
 الذين سعدوا في منافع الصدق بالصدق وصعدوا مدارج الحق بالحققتين

3

المستقيم والمرد به نفس الامر عموما ولكن ان
 تخصبه بالاسلام لكن الاول ان يرب **قوله**
 وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل
 الاسباب موافقه للمطلوب جعل صله توجه الاسباب
 ماسر بالحوال المستبها وقوله لنا انظر فمحيث
 المعنى لعلنا نرى في كل اللفظ لانساعده لا متناع
 لعدم ما في جز المضاف اليه عليه لان العمل
 لا يقع الا في حيث يصح وقوع العمل فاما ان
 يتعلق بخذ ونفسه المذكور او يقال الطرف المتوسع
 فيه ويجوز ان يكون الفعل على محاذاه ما ذكره المصنف
 في قول صاحب المبتلي التام في اكثر ما لا يحصل

المسئلة علمه ارسله من هو بالانه او صفت كذا به الا قد اطلق وعلمه او صفا
 الذين سعدوا في منافع الصدق بالصدق وصعدوا مدارج الحق بالحققتين

والصحيح والاساس ان يكون مصدره محال على الطرف المتوسع فيه

لا يخرج كان معناه وجعل بالاول
 لسانه في الاصل في ان يكون
 حروفه في حال كذا في ان يكون
 المصدر محال

جمعا واما لعلنا جعل في كل من حيث المعنى كالمثل
 على من لم يطره سيرة وفطنته فوكه **قوله** والصلوة
 على من ارسله هدي قتل متصدا بمعنى اسم الفاعل
 والظان ان اسم الفاعل يصل بالمصدر اطلاق عليه مبالغة
قوله هو بالانه او صفت كذا به الا قد اطلق وعلمه او صفا
 واصحابه الذين سعدوا في منافع الصدق بالصدق
 وصفه ومعلل المحل بالحقص المصدر منفعول
 بان انتهى به قوله به معلل بالامارة والالتصاق
 فانهم يصحى قوله بالصدقين معلل بعدد و
 الباء بسببية قوله بالحقص كحل لعلنا بعدد و
 الباء بسببية كاستق في قوله بالصدقين والمعنى صعدوا
 ووجه نقصان الكلام وعلل ان يصح

فان انتهى به قوله به معلل بالامارة والالتصاق

اعلم ان الامارة لا تعني بالحقص المصدر بالفاعل ويعلم ان مصدره
 المصدر بالمفعول فاذا قلنا فعدا ما لم يكن يكون معناه الا ان يكون
 معلل فعدا ما هو كالمفعول للملاقاة فيكون معلل لان يكون
 صاعدا فيكون معلل لان يكون معلل لان يكون معلل لان يكون
 في كلامه الحشوي قوله لان فعدا ما لم يكن يكون معلل لان يكون
 لان لعلنا في كلامه المصنف في موضع واحد العلى يبين كون المارة
 من معلل الامارة ومفعول من كلامه خلاف كلام الحشوي لعلنا
 في موضعين حيث ان المصدر ما به

فان انتهى به قوله به معلل بالامارة والالتصاق

من الناس من يقول
 انهم لا يسمون الله
 بل يسمون الله
 بل يسمون الله
 بل يسمون الله

هذا ما لا يوافق عليه
 من الناس من يقول
 انهم لا يسمون الله
 بل يسمون الله

والتقدير
 هذا الكلام
 هو الذي
 هو الذي

عند التحقيق فمفصل **قوله** غايه تهذيب الكلام هذا
 الكتاب كلام منتهى غايه التهذيب واصف
 هذا الكتاب غايه تهذيب الكلام والتأليف في سر وجوب
 الاول والخوف **قوله** في تحرير المنطق والكلام اى
 بفتحهما وتبيينهما سائلا عما ليس من المسو والظرفه حوز
 تشبها للشمول العموم بالشمول الظنى وسبقا
 لفي الموضوعه للمساو الاول **قوله** وتقرب الكلام
 مقرب على صفة الفاعل غايه التقرب للمقام الى
 وحمل ان يكون التقرب معطوفا على التجرير
 والمعنى هذا غايه تهذيب الكلام في تعريف المعاصد
 اى سوق الدليل على وجوب تهذيب المط **قوله** من

في كلامه

لغرض عقائد الاسلام يحتمل ان يكون سائلا للمقام هو ليعنى
 ما التقرب بعيد قوله عقائد الاسلام الاضافه
 سائله او للملكه ولكن ان مراد بالاسلام اهل
 طبعه الحاصل والمحال ومخارج الحرف **قوله** جعله مقرب
 اسم لفاعل اى مبهم وكذا ذكره **قوله** لى التمام
 اى تبيين العموم سائلا للملكه سيجب في المشبه
 بهما سائلا اى مثله ومعنى لاسيما مثل
 وفارابه وهو موصوله او موصوفه هذا اصله ثم جعل
 بمعنى المحصل قد خذف لاف اللفظ كنهه **قوله**
 النجاه من كلمات الاستثناء وكهفونه
 للاستثناء من الحكم المصمم بحكم عليه على حكم

انما هذا الكلام
 من الناس من يقول
 انهم لا يسمون الله

انما هذا الكلام
 من الناس من يقول
 انهم لا يسمون الله
 بل يسمون الله
 بل يسمون الله
 بل يسمون الله

هذا الكلام
 من الناس من يقول
 انهم لا يسمون الله

[illegible]

العلم هو الصورة العقلية للشيء...
مقدمة الكتاب...
العلم هو الصورة العقلية للشيء...
مقدمة الكتاب...
العلم هو الصورة العقلية للشيء...
مقدمة الكتاب...

العلم هو الصورة العقلية للشيء...
مقدمة الكتاب...
العلم هو الصورة العقلية للشيء...
مقدمة الكتاب...
العلم هو الصورة العقلية للشيء...
مقدمة الكتاب...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتوقف على الفهم
 بل على التوقف على الفهم
 وهو الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتوقف على الفهم
 بل على التوقف على الفهم
 وهو الذي لا ريب فيه

حصولها بالنسبة على الفكر في التوقف ان لا يمكن حصول
 الشيء الا بوقف آخر والجواب بالعلم ان التوقف ما ذكرتم
 فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للشيء على
 التباين ان يكون هناك علتان يمكن حصول
 المعاد لكل منهما لو حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى
 العلتين لا يمكن حدوث العلة الاخرى لا شك انه يمكن
 حصول المعبر دون كل منهما لا مكان وجود الاخرى
 فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شيء منها علة للآخر
 هو ما يتوقف عليه الشيء بل التوقف هو الامر المصحح للقاء
 ان يتي ولا شك انه يصح في الصورة المذكورة تحقق العلم
 فتحقق المعنى وكذا اذا حصل علم بالكسب يصح ان يتحقق

فانظر ان قوله تعالى لا تتوقف
 اجبت وكذا لا يتوقف
 لا يتوقف على الفهم
 لا يتوقف على الفهم
 لا يتوقف على الفهم
 لا يتوقف على الفهم
 لا يتوقف على الفهم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتوقف على الفهم
 بل على التوقف على الفهم
 وهو الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتوقف على الفهم
 بل على التوقف على الفهم
 وهو الذي لا ريب فيه

حصول الكسب فوجد العلم وان لم يكن حصول العلم
 بغير هذا الطريق سلمنا ذلك لكن لا يمكن ان يكون حصول
 هذا العلم المخصوص بغير الكسب فان العلم لا يصل اليه
 الاصل بالحدس بالشخص من عرفنا بما يحتاج في
 تحصيله الى نظر وفكر ولا يحتاج فيه اليه فالامر عليه
 اهلون فان العاقل قد للقدرة القدرية حين
 فاقد يصدق عليه انه يحتاج في تحصيل المطالب
 وكان هذا المعنى هو مراد من عرفنا بالتوقف عليه
 ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهية تختلف
 باختلاف الاشياء والاقوات فتأمل **قوله** وهو
 ملاحظة المعقول تحصيل المجهول لا كان معزلة عن الشيء

والامر الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتوقف على الفهم
 بل على التوقف على الفهم
 وهو الذي لا ريب فيه
 ان العلم لا يتوقف على الفهم
 بل على التوقف على الفهم
 وهو الذي لا ريب فيه

معلومة لتأدي المجهول وأورد عليه بأنه يخرج منه
التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها
والجواب بان المعروف يجب أن يكون معلوماً
فإن تعريف بالمركب من ذلك الوجه والمفرد أو
بان التعريف بالمفرد إنما يكون بالاشتقاق
مركبة من حيث اشتغالها على الذات والصفة
من حيث أنها اعم حسب المفهوم فلا بد من قرينة
مخصصة فالتعريف بالمركب من معنی المشتق والقرينة
أوبان التعريف به ندر خارج لا يتم بغضه ونفي بعضه
النوع تكلف فذلك عدل المصالح لهذا التعريف بشموله
جميع أفراد النظر بل كلفة سوار كان بالمفرد أو بالمركب

في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له

اطلاق كونه في الفقه كالمعلوم
 بالمصدر والاحوال كالمفهوم
 التقيد بالقياس لا من غيرهما
 فذلك في خلاف ذلك

معلوم ما كان او منظونا او مجهول لا يجهل المركب ثم اعلم ان
 المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصد كما ينبغي عليه
 السياق بما وقد قد بالغية فلا يتنقض تعقل
 المبادى المرتبة فوه في الدرس لا ليس بقصد النفق واختاره
 بل سيج له بغير اختياره ما عقيب شوق وتبع او بدونه
 فافهم **قوله** وقد يقع فيه الخطاء فاجتبه القانون بعينه
 وهو المنطق اى قد يقع فيه الخطاء كما نشاهد من
 غيرنا اولوا لما تناقض النتائج التي ينادى اليها لا
 فاجتبه القانون اى قاعدة كلية تنبسط منها حكم
 الجزئيات بعصم ذلك القانون عن الخطاء اذ اوعى
 وانه التقرير واقع لا حاجة فيه الى اثبات عدم كفاية

القطرة

الفطرة الانسانية في التميز من الصواب والخطا اذ وقع
 الخطا في الفكر كاف في استنزاع الاحتياج الى العلم
 على ما لو كلف لم يقع الخطا وقوعا سايافا حيثما لا
 عليه فطره لفظ قد التحقيقية والهيئة الاستقبالية
 الاستمرارية وطوى حديث نظرية المنطق وبداهة
 اذ لا حاجة اليه في بيان الحاجة فان قلت وقع الخطا
 بالفعل انما استنزاع الاحتياج الى معرفة الطرق
 الفكرية وهو لا يخلو على الوجه الجزئ لا على الوجه الكلي
 فانه ما لم يعرف الطرق الجزئية لا يحصل التميز
 من الخطا والصواب ولئن تميزنا عن ذلك
 فقولنا ما ثبت الاحتياج الى معرفتها ما على الوجه

اى في استنزاع الفكر فلا يصلح ووقع الخطا في الفكر
 وان كان الاصل عام فكلما الفطرة الانسانية التي لا بد منها
 الاصلح الا العام ولا حاجة فيه الى الاحتياج الى العلم
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له
 في قوله لا يجوز ان يكون له

قد رتب هذا الكتاب الى الجوز في تلك

میرزا

[illegible]

او على الوجه البرز هثبت الاحتياج الى العلم
 من المنطق لا اليه فلا يتم التقرير قلت وقع
 بالفعل استلزم عدم بداهته جميع تلك الطرق
 والملاود وقد بين ان العلم اليقيني بالجزئيات
 النظرية لما يحصل من الكليات هثبت الاحتياج
 الى القائلون في كتب المطالب في الحله ولا
 بالاستيعاب ههنا الالهذا القدر وفيه نظر
 جواب **قوله** وموضوع موضوع العلم ما
 فيه عرضة الذاتية اى مع البحث فيه اليها
 وسى الخارج المحول الذى يلحق الشئ لذاته ولما يساو
 على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما بان

و جبره لا يدرم من انفسه لا يصح
تجمع و انما ينطق بالمدل على ما كان
على ما انزل على الله من غير الخطا، في الذكر
على ما انزل على الله من غير الخطا، في الذكر
الا و اما خارج في العدم كما هو ظاهر
او بعد ايراد سبب المولد و الجبر
انما هو اصل، و الله الصمد حي
و جميع مسائل و حلل حصول الصبر من

سند عدم بداهة شئ من سلكنا فلا سلم ان العلم الصحيح لا يثبت
 لم يحصل الا من فعل الكثرة فانه كوزان كوزان العلم كوزان
 الحجة يقينية والوالت لا شك ان العلم كوزان
 من فعل الكثرة اذ هو من الشك والغير
 ثبت لا يصح في كذا الطالب
 الا القانون لا هو سلك
 من الخطا في القول به
 الفدر كافي
 لا شك ان العلم كوزان
 لا يصح في كذا الطالب
 الا القانون لا هو سلك
 من الخطا في القول به
 الفدر كافي
 لا شك ان العلم كوزان
 لا يصح في كذا الطالب
 الا القانون لا هو سلك
 من الخطا في القول به
 الفدر كافي

است الا انه وقع في عماره على ما

۱۰۰

[illegible]

يحل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة و
 ثبت له ما هو عرض ذاته كالجسم الطبيعي في
 قولهم كل جسم فله جنس طبيعي اوبان يحل نوعه
 موضوع المسئلة و ثبت له ما هو عرض ذاته
 كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس او
 ثبت له ما هو يعرضه للاحرام بشرط ان لا يتجاءل
 في العموم عن موضوع العلم صرح به ما لا يتنزل
 كقول الفقهاء كل مسكر حرام او يحل عرضه لا يشترط
 او نوعه موضوع المسئلة و ثبت له العرض الذي
 له و ما يلحقه للاحرام بالشروط المذكورة كقولهم كل
 بحر كئيب مستقيم لا بد وان يسكن بينهما فقولهم

[illegible][illegible]

المذكورين ظاهر جم
 صريح فالاصح ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق

مجمولات مسائل فرشتا بل لم يجمع افراد موضوع
 العلم فيكون عرضا واثباتا قلت قاصح الشيخ
 غيره ما يلحق الشيء لا مرخص كان ذلك الشيء
 محتاجا في لوقه الا ان يصير نوعا تبعا لغيره ليس
 عرضا فان قلت لم يخل الشئ خارجا عن النوع
 الا مطلقا كيف وقد مثل العرض الذي لا يشترط
 على سبيل التقابل الاستقامة والاختصاص وازد
 والفرد مع انه قد حقق هو وغيره ان المستقيم
 مختلفان نوعا وكذا الزوج والفرد بل انما هو
 غير القسم المحقق لا على الاطلاق حيث قال والقسم
 المستوفى الاوليه اما ان يكون بعضه او اما ان

يوزن

المذكورين ظاهر جم
 صريح فالاصح ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق

بعوارض هي للجنس ايضا وليمثل قولنا كل كرم اما
 مساو او غير مساو وقولنا كل جسم ما يتحرك
 او ساكن واما بعوارض لا يمكن للجنس اولية
 وان كانت القيمة بها اولية وذلك اذا كانت
 العوارض انما يعرض للجنس في اقسامه نوعا معينا
 مثل قولنا كل عدد امار زوج واما فرد فالزوج
 والفرد ليس بعرض للعدد او لا بل عالم الصير
 العدد نوعا معين نام كزوجا او فردا لان
 الزوج والفرد عوارض للعدد لانواعه وكل
 قسم الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك لان هذه
 عوارض يعرض للسان وغيره بعوان قات

صريح ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق

المذكورين ظاهر جم
 صريح فالاصح ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق
 على ما ذكره من ان لا يطلق

او منحنى وكل عدد اما زوج او فرد وقد يكون غير
 تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو ساج ومنه
 ماش ومنه زاحق ومنه طائر فقد جعل الخلق
 لاعتدال التقابل مع تحقق التضاد المشهورى
 بين الاقسام ولقد شبعنا الكلام وتبقى بعد
 وقابن في هذا المرام تركنا الضيق المقام
 وانما اتبعنا اثر قول الشيخ تنزلا الى مدارك الضعيف
 لجمال العارفين للحق بالرجال واما المتفقون
 عن حضيض النقص الى ذروة الكمال فيجملون
 بنور البصرة جليلة الحال ولا يلتفتون الى مايل
 اويق **قول** المعلوم التصورى والتصديقي من

القسم

الجمال

حيث

حيث لوصل الى المطلوب بصورة فسيح معناه
 او تصديقي فسيح في الموضوع المنطقي للمعلوم
 الصورة من حيث لوصل الى المطلوب بصورة
 والمعلوم التصديقي من حيث لوصل الى المطلوب
 تصديقي وقد عالج الطاهر المشهور في فصل
 على الموصل العربى في القسمين حيث قال في الاول
 وسمي معناه في النسخ وسمي في الثاني المسطح
 الصورة والتصديق لا يخص بالموصل القرى
 الذى هو المعروف والى بل سعى عن الاتصال
 السعدى مما لا يعد في التصديق والعقل ذلك نثر
 منه بضم النثر وارجع جمع لمباح الى الموصل

الصور والتصديق لا يخص بالموصل القرى

قوله والاعراض والتصديق لا يخص بالموصل القرى
 الوجه والتصديق لا يخص بالموصل القرى
 السعدى والتصديق لا يخص بالموصل القرى
 ان المسطح في النسخ وسمي في الثاني المسطح
 والتصديق لا يخص بالموصل القرى
 بعد رتبة تلك الاعراض على سبيل الفصل في كل الاعراض
 او غير ذلك الاعراض على سبيل الفصل في كل الاعراض
 مطلقا لا يخلو من الاعراض والتصديق لا يخص بالموصل القرى

حتى يكون قولهم كذا في قوله ان كذا سالف من الاله
الذي هو كذا والمعرف جزءه كذا ومن علمه حال
القضاء ما اذا لاسكانه حصل سلبك الاحوال
احوال الموصل القرب بطردك ما تركه محتمل
موضوع الطب على الانسان في قولهم ان كذا
ان معناه بين الانسان سبني باكل الركس فلا يستبعد
كسر **قوله** دلالة اللفظ الدلالة على الشيء كحتم
شيء آخر دايما وهو منحصرا لا سماعه في علمه كذا العمل
من لدل المدلول علامة داتته حصل لاجلها منه
الكل لا اثر على المؤثر او ما احدث في المؤثر الواحد
على الاثر الاخر ووضع وهو ما العلاقة بينهما جعل

الاعمال

فالمعنى هنا هو دلالة اللفظ الموضوع في قوله كذا في قوله كذا
اللفظ الدلالة على العلم والمجاهد عليها وهو كذا في قوله كذا
المعنى على الاطلاق واستنادها في قوله كذا

في ان الطبع كذا في قوله كذا في قوله كذا
اللفظ الدلالة على العلم والمجاهد عليها وهو كذا في قوله كذا
المعنى على الاطلاق واستنادها في قوله كذا

الاعمال اياديه وطبيعي وهو ما العلاقة بينهما
الطبعة الاولى عند عرض التكاليف ان على السالك
واصول الهمام عند دعاء بعضها بعضا وهو
استغناء العصور عند النص عليه فان الطبع
مستبعد لاجل ذلك لدال عند عرض تلك المعاني
فالاعمال من لدل المدلول ههنا هو الطبع كما
في الاول هو الوضع وهي لا تحصر في اللفظ
دلالة الحجة على العمل والصورة على الوجه مباهل لا
حركة النبض على المزاج المخصوص فان نوبت ما هنا
من نسل دلالة الاثر على المؤثر او ما احدث على علم
على آفوا كذا او ما هنا في اح وان فرق بالطبع

قوله طبع وهو كذا في قوله كذا في قوله كذا
اللفظ الدلالة على العلم والمجاهد عليها وهو كذا في قوله كذا
المعنى على الاطلاق واستنادها في قوله كذا

قوله ان الطبع كذا في قوله كذا في قوله كذا
اللفظ الدلالة على العلم والمجاهد عليها وهو كذا في قوله كذا
المعنى على الاطلاق واستنادها في قوله كذا

قوله ان الطبع كذا في قوله كذا في قوله كذا
اللفظ الدلالة على العلم والمجاهد عليها وهو كذا في قوله كذا
المعنى على الاطلاق واستنادها في قوله كذا

لواء العصبة الدلائل فكل محبة الدلائل
مع حد ولا الضيق في الدارم اذ انك
التصديق الاسحق الى الابد الدارم
والعالم لموضوع غير الحق في سدا
المطابقة لما لم يدرسا والي العس
سدا من محبة الاسما والحق ان
اسدا من سدا لم يحسن المحبة
القطر على في الحق المطابقة في
من الاداء ان لم يكن في محبة
صدا في سدا من المحبة العبر
محبة المطابقة للمطابقة صلا ولا مد
لغف انك عمل القطر في الدلائل عليه
المطابقة محبة العبر

هو دال الاء الصا لافن
على الاء لافن
بما على الاء لافن
نقول دال الاء صا لافن
اداء لافن صا لافن
وانا دال الاء صا لافن
مدل على لافن صا لافن

فلم يحسن واما الالزام فلم حواران بل معنى للالزام
عقلى ولا معنى كالمعنى في الحوار معنى الاحمال العقلى فهو
فالمعنى لا يعنى العلم لعدم الاستدلال بل عدم العلم لا العلم
وان اريد معنى لا مظهر له الا موضح الالزام ليعلم
عدم الاستدلال ولم يوضح لبحال البصر والالزام في
الاستدلال وعدم الاحمال الالزام المعظم فاما الحوار
الاستدلال

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

الموضع على الخاء واللام كالموضع على الهمزة
بازاء الكل والمردوم أصلاً فالجاء في قوله الموضع

للام ذهني لا يجوز تركه في محو اللفظ لانه لا يمتنع
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

فانما هو ما لا يمتنع عليه
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

فانما هو ما لا يمتنع عليه
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

فانما هو ما لا يمتنع عليه
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

قوله ههنا بحث في هذا البحث ورواه الفاضل المولود شيخ حيدر الهادي نقضا على حصر الدلالة في اللفظ
 والدلالة على ذلك الحصر حيث ان لازم اللفظ لا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 كذلك في بحث عن اللفظ مع صدق القسم عليها في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 الدلالة اللفظية كما ذكره الاستاذ المحقق وقرره ان اللفظ لا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 الخارج واللفظ على اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 فلا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 عليه تلك العلة وانما معلوم انها ليست مطابقة ظاهرها ليست تضمن لانها ليست من حيث الحصر واللفظ
 منحصرة في الدلالة على الجزء من هذه الحصة فيكون ان يكون التزمه والجواب المذكور جواب عن هذا السؤال على القدرين
 حاصل ان هذه الدلالة اللفظية لا يمتنع عليها في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 اللفظ على اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 لعدم دخوله في حصر حيث هو كونه سواء لم يكن داخل او لم يكن داخل ولم يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 على المادة المعروضة لان دلالتها وان لم تكن داخلية لم تكن داخلية ولم يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 صدق التعريف عليها ثم قدس سره والجواب ان المذكور ان في جواب من يقول بحصر البحث على حصر الدلالة
 في الثالث لا يتم ولا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 التعريف المذكور في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 التعريف يحصل مفهوم شامل مثل افعال الان ومفهومه والامام اسدل على كونها دالة التزمه فاذكر عليه
 والجواب المذكور ان في جواب من يقول بحصر البحث على حصر الدلالة في الثالث لا يتم ولا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 اي ما هو في مرتبة لا خصوصية بقرائنه وان كان يكون ما نفاه لعدم الحصر كما ان عند الفاعل فان البحث على التعريف
 لم يحصل جوابه بل هو ان يقال ان اللفظ لا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 محل انه هو دالة التزمه محبان يكون حاصل الجوابين ح ان الحصر محصل ولا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 ولا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 البحث كذلك لانما على بعد كونه البحث على تعريف الدلالة اللفظية لان اللفظ يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 ويعبر الحصر ولا يتم البحث في التعريف فانه لا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 الشدة في بعض دون البعض في غير البحث الا ان اللفظ لا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ
 سقاه طه انما هو ما لا يمتنع عليه في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ بل في اللفظ على اللفظ

فانما هو ما لا يمتنع عليه
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

فانما هو ما لا يمتنع عليه
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

فانما هو ما لا يمتنع عليه
 استدلال الصريح للام كمال المطابقة واللام اعلم
 استدلال اللام الصريح مع عدم ان علة اللوم في
 كما هو في المعاد اما اذا انشطر اللفظ فلا يمتنع
 سطره لانه في ورعا منع **ول** والموضوع في
 قصد كونه الدلالة على ما يتبعه في كونه
 المشهور وان حتمه لا حاجة الى اعتبار العلة
 بعد اعداده في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ
 الله للتعلم **ول** انما هو ما لا يمتنع عليه
 كالسكون على السكون في اللفظ واللفظ على اللفظ
 الادوات هي نواقص الدلالة في **ول** خبر وهو

لا يظن ان...

لا يظن ان...

لا يظن ان...

لا يظن ان...

لا يظن ان...

لا يظن ان...

الدم الصادق والكافور

الدم السيلون ولا كافر

ولكنه ان كل الشاهد الدالون

الدم وفهمه كسر في الدار

الدار زيد ولا او غيره في الدار

ان اسفل اي في الدلالة

الملاحظ غير مطاوع

الارادة السليمة

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

موصوعا للزمان

اي ان...

لا يظن ان...

لا يظن ان...

[illegible][illegible]

مجموعه النسل
در احوال ایشان
در احوال ایشان

فانه وال على سلك الاتي دونه الكلام للشرح مع شرح
ماله وتبليك المعاني بالآية مما اتفق عليه كل المحققين
حران الامام محمد الاسلام مرجع مرضا العلوم و
القطرة السليمة ومن لم يجد ذلك فليستهم وجدانه **قوله**
والنظر فيهم او لاطلق المفرد **قوله** ان اخذ معناه اي
ماله عدد بمعنى انه لا يكون له معنى **قوله** فيتمشخص مصفا
علم فان طلب الضمائر والاسماء الاساره داخل في
العلم لان معانيها متشخص مصفا على ان
موضوعه موضوع واحد لكل واحد من الحركات
في هذه المفردات مع انها ليست بالعلامات صلا
فلم يستعمل في قول بدل قوله علم حوشي جعق

لسمها قطعاً قلت هذا العلم لما اتبعناه ولا سكت
مع الضمار وسماء الاشارة على هذا الحق مسود
وان لم يوصها واحد في فارصه عن قسم لاهل
التشخيص في معنى الضمار وسماء الاشارة ممنوع
ضمير العاقل في ربح الحاصل الاشارة في قوله
هذا كقوله عليه السلام انكم تختصمون الي هذا السود لانا
اقول في الحق ضمير الحاصل والمكلم والآدي في قوله
ان قال ان المصداق لا يقول بهذا الحق بل بانها
موصوفة للمعصية الكلي الا انه ذكر اسمها في الهم
اسمها في الحواس هي من الحارات المبركة المحققين
معها كالبسمل قول الطائر لا كسب البوص فلا
خل

من الاصول بل انك لو سويت يديك بطلت
الحاصل لا يخفى انك لو لا ذلك لكانت
الاصول تصورات غير علمية غير اننا نشارة
ان بعض الناس والاصول كالتصورات
فالا لو لم يجر هذا الحول على كل الحول
ان يحكم في الاستدلال على ان عصر
المنع في بعض العرف ما به اللفظ
الاستدلال بفضل من اللغز واورد
واسمها الاشارة على وتيرة واحدة
الغائب ولا شك ان وضع الغي
هو انك تدل على ان هناك بعد الادلة
ودل على ان غير مستحسن له

في قول مع سمعة وصفا واما العلم الجنسي علم في
المنطق لان بطر المصلحة لا المصلحة في المقصد الاول
كل وان دخل في العلم في العلم بطر الى الاحكام المقطعة
وبه ان ما كان في الاصطلاح من سبب كالنطق
كان في الكلام في الوجود به اذا حور ما اطلاق العلم
الجنسي حقيقة على الاحكام كما هو المحقق اما ادراك
ذلك ومن ما هو موضوع للحقيقة بشرط الوضعية
ففي هذا الاعتبار من هذا السكال **قول** ويدور في
النسب و افراده اي صدق هذا المعنى عليها
قول ويشترك في العاود والاولى لان النطق
على الاول الصافي العلم بالوجود والاولى من

في قول مع سمعة وصفا واما العلم الجنسي علم في
المنطق لان بطر المصلحة لا المصلحة في المقصد الاول
كل وان دخل في العلم في العلم بطر الى الاحكام المقطعة
وبه ان ما كان في الاصطلاح من سبب كالنطق
كان في الكلام في الوجود به اذا حور ما اطلاق العلم
الجنسي حقيقة على الاحكام كما هو المحقق اما ادراك
ذلك ومن ما هو موضوع للحقيقة بشرط الوضعية
ففي هذا الاعتبار من هذا السكال **قول** ويدور في
النسب و افراده اي صدق هذا المعنى عليها
قول ويشترك في العاود والاولى لان النطق
على الاول الصافي العلم بالوجود والاولى من

في قول مع سمعة وصفا واما العلم الجنسي علم في
المنطق لان بطر المصلحة لا المصلحة في المقصد الاول
كل وان دخل في العلم في العلم بطر الى الاحكام المقطعة
وبه ان ما كان في الاصطلاح من سبب كالنطق
كان في الكلام في الوجود به اذا حور ما اطلاق العلم
الجنسي حقيقة على الاحكام كما هو المحقق اما ادراك
ذلك ومن ما هو موضوع للحقيقة بشرط الوضعية
ففي هذا الاعتبار من هذا السكال **قول** ويدور في
النسب و افراده اي صدق هذا المعنى عليها
قول ويشترك في العاود والاولى لان النطق
على الاول الصافي العلم بالوجود والاولى من

من الصفات المعبرة باللاحق ان اعصار الاول
اعصار الاول وان لم يلازم اوله كالمصنف من
ذلك ان الاشتباه لا يلازم كالمصنف سما **قول**
كثير فان وضع لكل شيء ابتداء او المفعول العود
انما **قول** ويشترك والافان اشتبه في المفعول
يسبب النطق في علمه او عفا ما و خاصا **قول**
والاشعة في المفعول عود في المفعول الاول
عليك ان المشترك انما يكون كالمصنف في العلم
السابق فالاول ان يجعل المفعول في المفعول
قول المفهوم ان يسمع من صدق على كثر اي
امسح ان حكم العقل بعد صورته صدق على كثر

في قول مع سمعة وصفا واما العلم الجنسي علم في
المنطق لان بطر المصلحة لا المصلحة في المقصد الاول
كل وان دخل في العلم في العلم بطر الى الاحكام المقطعة
وبه ان ما كان في الاصطلاح من سبب كالنطق
كان في الكلام في الوجود به اذا حور ما اطلاق العلم
الجنسي حقيقة على الاحكام كما هو المحقق اما ادراك
ذلك ومن ما هو موضوع للحقيقة بشرط الوضعية
ففي هذا الاعتبار من هذا السكال **قول** ويدور في
النسب و افراده اي صدق هذا المعنى عليها
قول ويشترك في العاود والاولى لان النطق
على الاول الصافي العلم بالوجود والاولى من

في قول مع سمعة وصفا واما العلم الجنسي علم في
المنطق لان بطر المصلحة لا المصلحة في المقصد الاول
كل وان دخل في العلم في العلم بطر الى الاحكام المقطعة
وبه ان ما كان في الاصطلاح من سبب كالنطق
كان في الكلام في الوجود به اذا حور ما اطلاق العلم
الجنسي حقيقة على الاحكام كما هو المحقق اما ادراك
ذلك ومن ما هو موضوع للحقيقة بشرط الوضعية
ففي هذا الاعتبار من هذا السكال **قول** ويدور في
النسب و افراده اي صدق هذا المعنى عليها
قول ويشترك في العاود والاولى لان النطق
على الاول الصافي العلم بالوجود والاولى من

في قول مع سمعة وصفا واما العلم الجنسي علم في
المنطق لان بطر المصلحة لا المصلحة في المقصد الاول
كل وان دخل في العلم في العلم بطر الى الاحكام المقطعة
وبه ان ما كان في الاصطلاح من سبب كالنطق
كان في الكلام في الوجود به اذا حور ما اطلاق العلم
الجنسي حقيقة على الاحكام كما هو المحقق اما ادراك
ذلك ومن ما هو موضوع للحقيقة بشرط الوضعية
ففي هذا الاعتبار من هذا السكال **قول** ويدور في
النسب و افراده اي صدق هذا المعنى عليها
قول ويشترك في العاود والاولى لان النطق
على الاول الصافي العلم بالوجود والاولى من

في غير ذلك ولا في اي ملك سلب المساء محو
 وموقوف ذلك بان يغض العقل عن المصوفا المقارن
 وحده النظر الى الصورة الحاصلة فان امسح الحكم كوا
 صده على كسر في غير طاردا ان وصر صدى
 على كسر في حكمه فانه يقع مع عدم الشبهة في هذا النظر وما
 فذلك ان كل رد صاد فاعلى كسر لم يكره حواس
 فالتوضيح هنا انهما ليسا بغير العقل بل بالمتى الذي
 ان في قولهم مسع وض لا القسام في النقط ليس في
 المقوم واما في المزم في الجوانب الشبهة المذكورة
 معقولة بل في جرد اللفظ وانه ماقه لا افعال الصور
 الخالصة من السطحة مثلا سطوح على كل من السطحة

كما قال ان كل رد صاد فاعلى كسر لم يكره حواس
 في غير ذلك ولا في اي ملك سلب المساء محو
 وموقوف ذلك بان يغض العقل عن المصوفا المقارن

المعينة بحور في العقل ان يكون هو هو والعقل
 شبح ما ان الطفل في مبداء الولادة لا يعرف بين
 صور داه وغيره بل يدرك منها شيئا واحدا جعل
 ولك احد قسم الفرد المنتشر واقفا صعبا لم يدرك
 شيئا وتجزع عقله ان يكون ريدا او عمدا فاعلم
 ان يكون هذه الصور كلمة لا يقول ليس في شئ من
 هذه الصور لا امسح وصر صده على كسر في لا كوز
 العقل ان يكون تلك السطحة الخالصة من السطحة على
 بل كرم ما مساع ولك مجزء النظر الى ملك الصورة نعم
 شعبة الامر وتيرد في انها بل سر هذه ام غير ما
 الطفل فلا يدرك اكثره اصلا فليس كوز صدى

قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 والعقل لا يهدي القوم الظالمين
 وكل حقيقة ما بين قوت حاشي

قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 والعقل لا يهدي القوم الظالمين
 وكل حقيقة ما بين قوت حاشي

قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 والعقل لا يهدي القوم الظالمين
 وكل حقيقة ما بين قوت حاشي

الصاحف في هذه الكاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 هناك حسان مسان ان في واحد من تلك الكاتبة
 واحد غير تارة مع وصف الكاتبة وحي مع الصكوك
 لا بعد الحشر بعد احصا ولا سائر ان سائر حصرها
 بل هناك عدد ووعاير كالكاتبة والكلام في الحشر
 المعارين تحت المحقق كما هو المساء من العماره لان
 حشر واحد لا عماره معده ولو قد حشر واحد
 كاتبة والاعماره حشر معده لزم ان يكون الحشر
 المحقق كاتبة فاذا اشترنا الاربعه الكاتبة في الصكوك
 وهذا الطول وهذا القاعد على هناك على هذه العماره
 حشر معده صدق كل واحد منها على ما عده من

من الحشر الكاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 حشر في كل ما رآه من مختلفين
 ان الحشر الكاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 الكاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 والمعارين في كل ما رآه من مختلفين
 بالمعارين في كل ما رآه من مختلفين
 كاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 حشر في كل ما رآه من مختلفين
 مسكته في كل ما رآه من مختلفين
 هناك في كل ما رآه من مختلفين
 فرد معين في كل ما رآه من مختلفين

والصاحف في هذه الكاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 هناك حسان مسان ان في واحد من تلك الكاتبة
 واحد غير تارة مع وصف الكاتبة وحي مع الصكوك
 لا بعد الحشر بعد احصا ولا سائر ان سائر حصرها
 بل هناك عدد ووعاير كالكاتبة والكلام في الحشر
 المعارين تحت المحقق كما هو المساء من العماره لان
 حشر واحد لا عماره معده ولو قد حشر واحد
 كاتبة والاعماره حشر معده لزم ان يكون الحشر
 المحقق كاتبة فاذا اشترنا الاربعه الكاتبة في الصكوك
 وهذا الطول وهذا القاعد على هناك على هذه العماره
 حشر معده صدق كل واحد منها على ما عده من

والصاحف في هذه الكاتبة في كل ما رآه من مختلفين
 هناك حسان مسان ان في واحد من تلك الكاتبة
 واحد غير تارة مع وصف الكاتبة وحي مع الصكوك
 لا بعد الحشر بعد احصا ولا سائر ان سائر حصرها
 بل هناك عدد ووعاير كالكاتبة والكلام في الحشر
 المعارين تحت المحقق كما هو المساء من العماره لان
 حشر واحد لا عماره معده ولو قد حشر واحد
 كاتبة والاعماره حشر معده لزم ان يكون الحشر
 المحقق كاتبة فاذا اشترنا الاربعه الكاتبة في الصكوك
 وهذا الطول وهذا القاعد على هناك على هذه العماره
 حشر معده صدق كل واحد منها على ما عده من

لا سماع الموضوع خلاف التعميم كما في النقصان
فما لا يرد في نفس الامر كذا نص في الموضوعات كالتاكيد
والا فمما قد اقبل بعض الناس على الحكم بسلام
بعض الناس في حكم رد المنع المذكور كما يحسن
القول بغير بعض الامور السامية فان بعض غير
صدق للحال على شيء فنكون الموضوع موجودا عند
وجود الموضوع سلاما لسلامة المبدء في الجواز والتميم
المحصود ما لم ينعكس في حكم عدم وادعاء العن
فاما هو كسب الطرد ولا طردا فاما في القول
لا خلاف في احكامها مع احكام غيرها ولا في بعض
في الجمع على ملكها من حيث هي اسما لا

فلا يسل عفا لما هو كذا بان القصص المذكورة
ليست في الجمل بل سالمة الجمل والموضوعات الجمل
في قوله سالمة صدق سماع الموضوع فيكون سالما
في قوله الموجه وسلمه لهما وسنخو معنى سالمة الجمل
وما فيه موضوعات سالمة **قوله** او من جانب
فجوزي العارضة او صاد فان لصادق كل من جانب
اي صادقا كل ما من احد حاشه **قوله** فاعلم وانخص
مطلقا اي الذي صدق على اعم مطلقا والآخر خص
مطلقا **قوله** ونصا بهما فكيف اي بعض الاعم
اخص مطلقا من بعض الاخص مطلقا اي لصدق
بعض الاخص على كل ما يصدق عليه بعض الاعم غير

عكس الاول فلانه لو لاه لصدق عن الاخص
على بعض باصدق عليه بعض الاعم مصدق الاخص
مطلقا دون الاعم وهو محال مثلا لصدق كل
حيوان انسان والا بعض اللاحيوان لانه
بعض اللاحيوان انسان بعض الانسان لحيوان
خالف على من سبق فان بعض اللاحيوان ليس
انسان ان كان كذلك لم يسم بغير بعض اللاحيوان
فانه موصوف بالصفة المعدولة اعم من الموجبة للصدق
والواجب الجواب اما الثاني فلانه لو صدق بعض الاعم
على كل باصدق عليه بعض الاخص قد صدق على كل
صدق على بعض الاعم لصدق على بعض الاخص

[illegible]

30
 فلو بين بعضي الاعم والاضحى ساواه فلو لم يكن
 من عينيهما مساواه الا ما هو قول بعض
 الاعم عن الاعم كقوله في العموم ولا شيء من
 الاعم بعض الاعم وبعض الاعم بعض الاعم
 والا اي وان لم يصاد فكل الامور الحسن لا
 من حاش **قوله** من وجه اي هما اعم واخص من وجه
قوله ومن بعضهما ساس حوئي وهو ان سافرا في
 الحمله سواء لصا وفاقا له وهو العموم من وجه اولم
 اصلا كالسنان فان السنان الحرة انما يحصل
 الامر من ولذلك لم يذكره في نسب الكلي في المقصود
 حصر انواع النسب هذا حصلنا من احد النوعين

[illegible]

هو لمن حوالة خرج مخرج وان صدق عليه
 ما فعله في نظره كانه انما سوى مخرج ما يصدق
 عليه واصل في الحكم والعدل ما كان من عدم التمسك
 من الحرف في موصوفات العصا ما اشرف الا ذلك في
 الشفاء قال الحكم على واحد واحد من حروف الشخصية
 الدعوى الشخصية معان حكم المعنى حب ولم يتوصل
 المتساوية في حكم في الاوارد الشخصية والنوع معا
 عدم دخول المتساوية في شي منها **اول** وهو اعم اي
 الاشياء اعم مطلقا من الحرف لانه كل حرف
 حصة مندرج تحت كذا كثيرة واولها الشر والملك
 فلو جرت اضافتها لاس كل حرف اضافة حقيقيا

حقيقيا لواران يكون كل ما مندرج تحت
 كذا هو كالجوان بالسر الحسم **اول** والكلمة
 حسم اي حروف **اول** الاول الحسم وهو
 المفعول على الحرفة اي الكسر الحسم بالمحتاج
 حوات ما هو حذف لفظ الكل لا اعنا المفعول
 على الحرفة عنه اذ الحرف ليس ودر الحرف واجب
 العرفا الباء ليس المقصود بالذات منها محرم
 بل لا حاطة بالمدى والتميز مقصودا بالوضع ما
 مر ان معنى الكل هو المفعول على كسر بعد
 ان الكلى يدل على اجمالا والمفعول على كسر
 مفصلا او كسر المفعول على كسر المفعول

قوله ان الكسر ليس بهما كان ويكونا اذا لم يكن
 لكسر من حروف مطلقا واما كونه من حروف
 ان لم يكن مطلقا من ذلك الحرف فكلما اعم مطلقا
 مطلقا وهو جماع المتساوية والحرف ان حسم
 قوله بل لا حاطة بالمدى بل لا حاطة بعض
 لان هذا كاسفاد فاسم باسم لا حاطة واولها اصل
 في الرسم العلم الا حاطة بالمدى كالحرف الا واصل

بالفعل والآخر المسمى الكلمة التي ليس لها اول
 موجودة في الخارج ولا في الدهر بل المراد
 الصلح لان بن عبد كبرن ما قول في كماله
 فلان الكلي كما هو الذي يكبر في الشكر في
 فرض مقولته على كثر من ولو اذ شئتم المقول
 في العرف على ما يكبر فرض مقولته لحد في العرف
 الكلمة العرفية ليس لها كمال في الموحدة اذ كمال
 فرض قد قما عليها من الكلمات المبينة بالاسم
 المسماة مطلقا فالمراد بالمقول في العرف المسمى
 كماله هو فرض من الكلي مدلاله عليه
 لو كانت التسمية هي موجودة في العرفها واما

ما فلان الكلمة التي ليس لها اول واصلا
 احسن شئ فلان بن جوده ما من ههنا
 ان المنحصر في الحق هو الكلمة التي لها اول
 لا العرفية بل بل في الظهوره حيث في العرف
 عرفت من الكلمات فظهر ان كلام المنحصر
 اوله قصد به التام قص الجار قوله المقول اي
 المحمول وهو شامل للكلي والجزءان المحل كمر
 فمما معا على ما صرح به انفا ابد في مدخل الاوسط
 بل السح انما والشفاء وما قال من ان الحد الحق
 لا قال ولا كمال على شئ حصصه اصلا لان محله
 لا تصور قطعا اوله في الحد الذي هو في العرف

عطف على قوله لا اعلم المصطلح على الكثرة منه

الاول ان قال لا اعلم

معارفين وحمد على عهده الجا بالمسح فاقول فيه
 نظرا فخور حمد على هـ معار له كمال الاعصار معونه
 كحالت كانه هذا اضاحك وبه الكاف فاجاب
 كالمفهوم ومحمدان كحسب الذات فان ذاتنا زيد
 بعينه مثلا وكذا يجوز حمد على كافي آخره فانه كانه فوكلف
 الان زبد قوله على الكثرة كرحا لاسا فاما الماض
 الاعلى ذات صده وقوله الخلفه الجاهل كرحا الما لوع
 الخففة وقصوبا القربة وخواصها وقوله جوا
 ما هو كرحا الفصول السبعة والوصا لعم وسار
 الجواص فان ساسها لا اقال في جوابه هو
 ينطبق المعرف على المعرف **ول** فان هذا الجواب

في قوله او كرحا على
 معار له كمال الاعصار معونه
 كحالت كانه هذا اضاحك وبه الكاف فاجاب
 كالمفهوم ومحمدان كحسب الذات فان ذاتنا زيد
 بعينه مثلا وكذا يجوز حمد على كافي آخره فانه كانه فوكلف
 الان زبد قوله على الكثرة كرحا لاسا فاما الماض
 الاعلى ذات صده وقوله الخلفه الجاهل كرحا الما لوع
 الخففة وقصوبا القربة وخواصها وقوله جوا
 ما هو كرحا الفصول السبعة والوصا لعم وسار
 الجواص فان ساسها لا اقال في جوابه هو
 ينطبق المعرف على المعرف **ول** فان هذا الجواب

عن الماهية عن بعض المسار كات هو الجواب عنها
 وعن الكل مع كالمعروف مد علم ان المحسوس في
 حواث هو على الكثرة الخلفه المحسوس فلو جوا لهما
 عن الماهية عن بعض كاتها لا محالة فان
 هو لعمه جوا للسؤال عن الماهية عن فمض كاتها
 فمض كاتها كالجواب ان نسبة الان فانه
 سئل عن الان والفرس بهما كالجواب هو
 الجوان لانه عام الذات المنزك منهما وهو جواب
 عن السؤال عن الان وعن جمع مشار كات في
 الجوابه **ول** والافعه كالمعروف اي وان لم
 كات الجواب عن الماهية عن بعض المشار كات هو الجواب

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
المرسلين

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

ما في الاول من الحروف
 الحرف العكس ايضا ولا يحتمل ان يكون هو الهمزة
 من الماد او سا ولا هما واسطة ثم
 الحرف كما في الماد الحرف الاضام
 الحرف العكس ايضا ولا يحتمل ان يكون هو الهمزة
 من الماد او سا ولا هما واسطة ثم
 الحرف كما في الماد الحرف الاضام

[illegible]

٢٠١٦/٥/١٧

والصف
ما به الا ايراد المحققين والخصي
المحقق في الواقع ما به
الاصول ما به الا ايراد
محققين في الواقع ما به
ما به الا ايراد المحققين
والاصول ما به الا ايراد

عربا في حواشي ما هو قوله الاول في حواشي
الحسن ولا الاول في حواشي قوله على البوع
اما اذا سلمت العام والخاص في قوله العام الاول
والخاص الثاني في حواشي البوع السواحل في حواشي
الاحاس العالمة مع ان تسمية بوع الانواع في حواشي
الحسن الاحاس في حواشي ان يكون السواحل في حواشي
الجميع العوا في حواشي ان تعرفه كونه معولا في
حواشي هو في حواشي الصف في حواشي السواحل في حواشي
العوا في حواشي ان يراد ما هيته في حواشي ما هيته في حواشي
في حواشي الصف في حواشي الاحاس في حواشي او راد
من ما هيته في حواشي **والشكر** في حواشي ما هيته في حواشي

مسائل القضاء والقطع

من بحر الال حصلها لان المؤثر
الطريق له من جهة خلافه
فان يؤخره ما يؤخره الاصل
حتى يسير الى اصله فيكون
اصدا في

الاصطكاك الاول المحقق وسمي عموم من وجه
 ووجه التسمية المعبر في النوعية المحصل والاول
 قد اسي محصله وتم خفض اسم المحقق كلاك التسمية
 لا العبرة كمال المحصل بل المحصل بالاصطكاك
 ما هو من الاحاسن فخص اسم الاصطكاك **لصفا**
 على الاك كانه مقول على رد وعرو وكبره جوابا
 ما هو وبهم مصف المحقق فانه عام حصصهم ولا **لصفا**
 الا بالاعراض السخصه فلو لم يوعا حصصها وها
 عليه على الفرس مثلا الحصون في حوات ما هو مكو
 لوعا اصاصا **لصفا** ولعبارتها في الحصون فانه نوع
 اصا او يقال عليه على الشجر مثلا الحسن وهو **لصفا**

کما ہو راہی المصنفین فی
العصول الی الاحصاس فی الالواح
سبیلہ الالواح فی الاسماح
والادخل فی ودائع الالواح
کتاب الالواح الالواح

[illegible]

في جواب هو ليس نوعا واحدا اذ مراده مجمله
 الحاصل **قوله** والنقطة فانه نوع جمعي وليس نوعا
 اضافيا اما الاول فلا تفاعل مراده في الحقيقة
 واما الثاني فلانها لا تدخل في مفهوم المقول المستره
 وان قلت يجب العوض كذا العوض حسب ما يروى من
 كذا ولا يسلط وكذا الوجهين صحيح اما الاول
 فلانه لا يدل على ان الجنس على ان لا
 عالما ورعا فلهذا لم يرد اذ المقصود المقول هو
 الاحساس العالي فقط واما الثاني فلان بطلان
 العقدة مبنية على وجه لا يرد في نفق والمصالح
 ذلك لما في من واما القدر ما ذكره في الشفا

لما في من واما القدر ما ذكره في الشفا

عدد هبوا الى ان الاصنام مطلقا من الجنس
 وهذا اما سم لونه من كل نوع فلهذا لم يرد
 ان يكون نوعا لاسم **قوله** الاحساس
 مصاعده في العموم منتبهة الى العا الذي لا
قوله وسمي جنس الاحساس لان الجنس ما عار
 العموم بعد ان يكون مقولا في جواب ما هو فلهذا لم يرد
 اعم من الكل يكون احساس **قوله** والاولى من
 في ان خصوص منتبهة الى السائل **قوله** وسمي النوع بالاولى
 وما عداها من حيث لان النوع الاضافه التي لا يرد
 الريد منها الا ما عداها من حيث لان النوع الاضافه التي لا يرد
قوله الثالث الفصل وهو المقول على الشرف في جواب

قوله هبوا الى ان الاصنام مطلقا من الجنس
 واما العوض فلهذا لم يرد اذ المقصود المقول هو
 على اصناف

قوله هبوا الى ان الاصنام مطلقا من الجنس
 واما العوض فلهذا لم يرد اذ المقصود المقول هو

في قوله تعالى
 انما الله تعالى
 لا يعلم ما في
 قلوبهم الا الله
 اعلم ان الله تعالى
 لا يعلم ما في
 قلوبهم الا الله
 اعلم ان الله تعالى
 لا يعلم ما في
 قلوبهم الا الله

اي شئ هو في حيزه ان يطلع شئ ما على شئ
 عن غيره بشرط ان يكون ما ما به في الحقيقة
 فان مدعى انه ادعى حيزه وما حيزي محرمها
 كل طالب للمعرفة جمع الاعمار او عن بعضها
 وهو الفصل العرب والسعد في الجواب الفصل
 وان مدعى عرصه كل طالب للمعرفة او عن بعضها
 الاعمار او عن بعضها وهو في المطلقه ايضا
 في الجواب احد الجوانب ان اطلق كل طالب للمعرفة
 كيف ما فهم في الجواب الفصل واما الجوانب
 وقوله في ذلك في موضع الحال عن هو اما على
 او بدونه على اختلاف راي الحياه ومعها اي

واما او عن بعضها
 لطلب ما هو
 السعد في الجواب
 او الجوانب

في شئ هو معتبر او ملاحظ في ذاته اي مع قطع النظر
 عن عوارضه **ول** فان من غير المشرك في الجواب
 هو كالتالي في السعد لان ما نمره عن المشرك
 في الجوانب لدر هو العرب **ول** او في السعد
 كما في السعد في ظاهر عبارته المصانح لاس
 لا فصل له والاعمال في اسم او غيره عن المشرك
 في الوجود لانه في الحكم في الماهية المكرمة من
 مت و من فهم كل منهما فصلا فان ما لم يكن
 السعد في الوجود واما حال مع القول الفصل
 المخرج للمشرك في الوجوده ويجوز الماهية المذكورة
 ان العرب والبعد لا حيزي لانه المخرج للمشاركات

يخص الشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالصبي
 لذلك واما اضافية يخص الشيء بالقياس الى بعض
 اعيانه كالمشي ولعل المصداق لا يساوي الشيء
 فلا يكون عاماً قلنا الخاص الذي هي فيه تلك كانت
 الرابع هو الاول دون المطلق والاطلاق الخاص
 على المطلق والاول بالاشارة الى الفطر على ما علم
 من الشفا **رول** الخامس العوض العام وهي الخارج
 عليها وعلى غير الاشكال في سائر على جميع
 العام مع الخاص التي هي صالحة واما جعل
 اعم من المطلق والاضافية كما ذهب اليه بعض المتأخرين
 فيكون الماشي الى الازن خاصة بعصاها

هو الذي يخصصه بالاشارة الى بعض اعيانه
 وهو الذي يخصصه بالاشارة الى بعض اعيانه
 وهو الذي يخصصه بالاشارة الى بعض اعيانه

معافداً لخصيص الاسم بالشيء واحد فلا
 يكون العوض حقيقياً بل عسائراً لا يحد بطايل فافهم
 وكل مهمل ان مسح انفاك كغير الشترين
 الموجوده فان الشترين سادون الوجود والعام
 فصل عما له من لازم الوجود ولئلا يكون
 الى لازم الماهية شتر الى العوض **رول** فلام لنظر
 الى الماهية والوجود فان مسح انفاك كغير الماهية
 اما ان مسح انفاك كغير الماهية مطلقاً اي ككلمة
 وجوده مع انها حرة وصدق كمنصوبه وهو
 لازم الماهية كلفه للاربع فان لا يزوج
 سواء ظهر في الوجود في الخارج او لا مسح انفاك

واما ما يثبت في الشترين من الماهية فلا يكون
 في الصدق والاشارة الى الماهية من الماهية
 والاشارة الى الماهية من الماهية

هذا القسم من الكلام
 هو الذي يخصصه بالاشارة الى بعض اعيانه
 وهو الذي يخصصه بالاشارة الى بعض اعيانه

فانما لا بد من العلم بالوجود والعدم
والعلم بالوجود والعدم هو العلم
بالوجود والعدم

عنها الالف وجود حاصل كل شيء فانه انما يكون في
الوجود الخارج والكلية لان فانه لا يلزم وجود
الشيء في نفسه لعضو اللام الالف الالف الالف
الوجود ويسل لام الوجود بالسواد للبحث في قال
السواد لام الوجود وتخصه للملكية لان الالف
ولو لم السواد لار فالان لفظ كل الالف
السواد وان علم ان السواد كمال الالف الالف
البحث في الالف وجوده ايضا لان الالف الالف
كثير من الالف الالف الالف الالف الالف
في الخارج فصر كلامه كثر الظاهر في قوة ان السواد
لازما لالف الالف الالف الالف الالف الالف

فيها ولا يخفى عدم نظامه وقوات المعاملة المطلوبة
من الالف الالف الالف الالف الالف الالف
المقام ايراد الالف الالف الالف الالف الالف
ملك الالف الالف الالف الالف الالف الالف
النوع ولام الالف الالف الالف الالف الالف
للبحث في الالف الالف الالف الالف الالف
فيلزم لازما للبحث في الالف الالف الالف
اسفار يدك حيث الالف الالف الالف الالف
او سوى الالف الالف الالف الالف الالف
الالف الالف الالف الالف الالف الالف
للمصنوع حيث الالف الالف الالف الالف

فانما لا بد من العلم بالوجود والعدم
والعلم بالوجود والعدم هو العلم
بالوجود والعدم

فانما لا بد من العلم بالوجود والعدم
والعلم بالوجود والعدم هو العلم
بالوجود والعدم

لحوار ان كبحاح الاعم الوسط كدس او حرة
 ودك لان الوسط ما عرف يقولن لانه كذا وما
 لا كبحي صور الطرفين منه لا نرم ان نصف ال
 الوسط هذا **المعقول** والاخص مفارق
 سمره حوار مفارقة **دوم** او ردول **سوم**
 الالام والزلع منه نظرا في الدوام لاجل
 صوره مالمع الاعم الذي هو طرد بالزوم
 اعني مساع الانفكاك سواء كان ناشيما
 او غيره لان دوام **المسح** له دوام **المسح**
 الالواح لذاته ممتنع معا واما انفكاكه
 الصوره مالمع الاخص عن مالمع منش **فلان**

فلا تحذر ههنا ما مر في البروم هو الاعم فالقول الزائد
بالدائم مادوم واد حصوله مادام الموضوع كما
لامر اص الى المكي بروا ميعقرو الاتصال و
ومازال يارول مع لغز الموضوع لم يدرك
والسيرة كبح السوم او طوكا لامر اص المزمع
وود بسل العشق **والخاتمة** مفهوم الكافي غير عسا
لفسده ماده اللواد **وسمى** كلما مستطاع لانه
عنوان الموضوع في المسائل المنطقية **ومعروف**
طسوا لا يطسوخ الطابع اي جمعه الخافوني
والجموع اي المعروف مع العارض **ور** عطفا
اولا الحق له الا في العقل والمنطق انما كذلك

فلا تنفع هذا الموضوع إلا أن الموضوع هو في حكمه منصفها سلك الصف
لعمري يحصل بهذه الصفه كما ان التفكير في الامام مما علم له لا
كأن التفكير في شي من الادوات ثم

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

قال وان لا يختص بمكان او موضع بداهة
كالحتم وبسبب ما هو في كمال الخلق والخلق
من الوجود وانما يتكلم ان ناسل في الحس
فقط من مطلقان اول هؤلاء لا يمكن ان يكون
ان يكاد يعلم ان هذه الحس في دفع
عليها اسم واحد لا على الاسرار الصنف
من الحس واحد مثل اسم الان فانها
لا يتكلم في ان وقوعه على رده وعدمه
واحد موجود في ذلك المعنى الموجود لا في الاماكن
بحسب تناسل الحس لا للمعرفان فان لم يعرف انما
لحس واحد في النفس من الحس في الحس

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق لا يخفى
والله اعلم بالصواب

ب

وہ عجیب وان ظہر محسوسہ لاجمالہ وضع اس
ومعدار معنی وکیف معنی لا یتان تحس بل
ولان بتخیل الا کہ کہ فان کل محسوس کل
محسوس فایختص بالحوالہ بشرع ہدہ الاحوال
وان ظہر کہ کہ لم یکمل ما بالاس سیکال
فلم یکمل معولی علی کسرین مختلفین ملک الحال
فان الان مر حب ہو واحد ولفظ بل
مر حب حقیقۃ الاصلہ الی الخلف وھا الذکر
محسوس بل معقول صرف کہ الحال فی کل کلی
ہذا کلام وصرح بتدویرہ انما خالفہ لای
ہذا رجوع الی الوجود السحری کما اشار الیہ المصنف لای راجع

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, arranged in approximately 18 horizontal lines. The ink is dark brown or black, and the paper appears aged and slightly discolored. The handwriting is fluid and cursive, characteristic of the period.]

ولا ما قول بل هذا البطل كما صرح الشيخ في هذا
وجود امر آخر بوجود الشخص فالوجود واحد والوجود
اسان ولو قال المباحين وجود افرادة لكان
بغيره من هذا القبيل كما وكفى للوجود المقام بقصده
لست في الكلام **قول** فصل معرف الشيء ما هو
عليه لا فاده تصويره اي كحل عليه لا فاده تصويره
والفعل لا خير لا واصل المحول الذي للمعروض
افاده التصوير والرد لا فاده ما هو صفة
لا صفة القابل للتحول المعرف الذي يحصل
لنقولا غيرهم غير تكلف فان قلت السمع تصوير
فلا يمكن وحل فلا يصح تعريف المعرف كحل عليه

فلا تملح وجهك ولا تصح بعرف المعز وما حمل على ذلك
على منعه لا يملكه الا ان يصفى وادون
الان القائل هو المصنف قدس الله روحه
تلفظ بهنر على ما ارشدكم

م م

[illegible][illegible]

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 ان الله تعالى
 لا يوصف بصفات
 المخلوقين
 بل هو تعالى
 فوق كل وصف
 والحمد لله

بالداعية الصور فلا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا
 بل جمع بين القول في حوات ما هو واي شيء هو
 منها المتصور ضرورة انها المطالب للصور مع انها
 تحمل على السؤل عنه في حوات هذا هو الحق
 وحراراد الى طه على ما مره بعض المتأخرين من انقضاء
 المحل فله ان يقول المراد ما لعل على ما مره
 ان محل على الا ان عدمهم الحد بالشيء المحمود
 للمقول في حوات ما هو مع سمرهم القول المحل
 يتجدش هذا ثم انه عدل عن العبارة المشهورة
 وهي لا يسلم تصور لا بقا صفة للمركب ما
 الى الوارها الله بالمولود ما على ان تصور

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 ان الله تعالى
 لا يوصف بصفات
 المخلوقين
 بل هو تعالى
 فوق كل وصف
 والحمد لله

الماهية تدرج تصور موقفا على ما قيل فان كان
 محمولا لان تصور الماهية قد حصل بدون الموقف
 كصور ما بالوجه السابق على الكسوف ما لعل محمولا
 النقص من ان المراد الاستدلال بطريق البطلان
 ما سبق من ان الموصلة الصور بالنظر سميولا
 شارحا وان البحث في العن كواستبصور
 والصدقة لا يح عن صعب وكلف **ول** وسطر
 ان يكون مساويا اجزاء في الصدق سواء
 لا رما او غيره **ول** فلا يصح بالاعم والاختص
 مركب المبادئ لموجه عن التعريف باعتبار المحل فيه
 واشترط المشاه في مطلق التعريف

لم

المراد من قوله لا يوصف بالاسم
المراد من قوله لا يوصف بالاسم
المراد من قوله لا يوصف بالاسم

المحقق في اللفظ المعرف للصورة
مساو او اعم او اخص للصواء في محققها
فلا وجه لعدم اعتبارها بغير شرط في المعرف العام
قال ابو نصر الفارابي في فضل الاوسط بعد ذلك
وما في منها اعم من الاسم فلم يذكرنا قصاصه
قال في الرسوم وما في منها نعم نحو كحل العين
المفهوم عن الرسم الشرطي في ذلك سيما كاملا وما في منها
اعم او اخص في ذلك الرسم كما في اخصها كمالا
ولم يذكر في هذا الاخص لعدم امكانه فقط والاص
ساق لك مساو لا والاص في الصعود كما في كحل العين
ادام في التوفيق بالافضل هو من ذهب اليه لم يزل

الافضل ان يكون اعم من
الافضل ان يكون اعم من

ووجه لعدم امكانه في ذلك ان الحدان فصل
بالفصل اما ووجه اوجه في الفصل يكون
لا يكون اخص واما انما في الفصل يكون
الافضل ان يكون اعم من

ان يصح تعريف المعرف لان ذكره في قوله
خاص فهو اخص من مطلق المعرف في تعريف
بالافضل حيث ان معر المعرف اخص من حيث
العارض مساو له في التعريف بالافضل
لاحت العارض و هذا الجواب لا يخفى على من
معرف المعرف هو قوله ما يقال على الشرط
لصورة اخص من ضرورة ان المعرف يصدق عليه
وعلى غيره من الموصوفات كالحول والناظر انما في
هذا الجواب هو قوله ما يقال في وصف المعرف
اخص لا وانه لا اخص لا هو مع الوصف
فانه مع ذلك الوصف ليس في ضرورة ان الصفا

الافضل ان يكون اعم من

في معرفة
 ما هو
 في معرفة
 ما هو
 في معرفة
 ما هو

وصف المعلوم الذي هو معرفة موقفاً واحداً
 ان الوصف منشأ الاحصاء لا من الاخص
 يكون الموضع دون داه والاعداً بها
 المراد بالاحصاء ان يكون الاخص كسب
 الحمل المتعارفين ان يصدق الموضع على جميع
 افراد الموضع لا يصدق الموضع على جميع افراد
 الموضع كما في الاركان والحيوان لنا طين
 كل ان حيوان وبعض الحيوان ليس ان كلاهما
 فصلا من معارفنا ومعرفة الموضع ليس
 بهذا المعنى بل هما مساوئان لطريق الحمل المتعارفين
 او كل فرد من الموضع يصدق عليه ما يقال على

الاشياء لا فاده لصوره وكل ما يقال على الاشياء
 يصدق عليه معرفة في السالفة الصادقة هي
 هو قولنا ليس كل معروف هو ما يقال على الاشياء لا فاده
 لصوره مع اليقين كل معروف هو نفس هذا المذهب
 لطريق التفرقة الطبيعية فافهم **قوله** والمساوئ
 اما ان يكون مساوئاً له ضرورة كالمساوئ كقولنا
 الابن له ان فاهما يعقلان معاً بالضرورة
 او ان يكون مساوئاً له بالنظر الى معرفة كقولنا
 الزرافة حيوان يشبه جملته بلده غير ان يعرف النمر
قوله والاشياء سواء هي اعم بالضرورة ان
 سوف معرفة على معرفة كقولنا ليس كل ما

يشبه

والقصص على عدة مح

مع الله المحصورة وكانهم لم يعرفوه لعدم علمه
 الصانع في خلقه الصور أو الأجزاء الخارجة
 أشد مما في الذهن على أن ترتيب القوس
 لصور كنه الحركة في الحركة السالفة التي
 صور الكاسية وفي نظر في الحركة في
 الفصل السادس في عدم الحس في
 بعض علقها طوطي حيوان تام إلا أن الآلة
 لعدم العلم لشهرته نعم لا بد من بعض الصور
 في حصول صورته مطابقا للمحدود وذلك
 إلا أنه ثمانية والأدلة أن ليس للصانع
 في حصول الآحاد إلى جهة كذا في الآحاد

قوله فليس الكرم نعم نعم الكرم لا يكون في جمع
ففضلهم من الكرم هو مجموع الكرمين ومن لم يراه كرمه لانه حصل بغير الشرب
الحاصل من الكرم

طلب كما اذا اطلق لفظ موضوع مازا بمعنى العلم
بالوضع وهم معناه هذا لا يدل في سلبه
لعدم الطلب وان حصل بعد لقاء لفظ
يعرف معناه فيساكن مصور الطلب كما دلت
الخلاصة على انه بعد مفهوم وهذا يعرف
فان قيل ما هذا؟
والوضع احصاء صور حروفه وهو بمنزلة
ابدا الاخر حيث انه بدون لفظ لم يقم

وكتبه
 عنده
 في
 سنة
 ١٢٠٠
 في
 شهر
 ربيع
 الثاني
 في
 يوم
 الاثنين
 في
 سنة
 ١٢٠٠

فإن بعض اللفظ حاصل المعاني من غير أن ينفصل
الموضوع له من حيث أن معنى هذا اللفظ وهذا
الصورة لم يكن حاصلًا وذلك لأنه ليس
معنى اللفظ الصورة المعنى هذا الوجه
العرض منه لصورته بذاته كما مر في مثال
فإنما يطلب لصورته المعنى لا الصورة
حتى أن موضوع له لهذا اللفظ أو غرضه
هذا الصدق الموقوف على تصور ذلك الطور ولا
سعال لغير صورته هذه المشتهى كونه
لهذا اللفظ وذلك ظاهر لا مكره منصف
وأما الصدق بأن هذا اللفظ موضوع

الحمد لله المجدد

[illegible]

لا معنى لما شأن العنوى خارج عن المطالب
التصوير بل هو كجمل العنوى كما مر **والصدق**
الفضة قول يحمل الصدق والكذب القول المركب
سواء كان مفعولاً أو مفعولاً وشعراً أو اسم
ليس كالمفعولين واللامر دأماً حمل الصدق
والكذب أن كورهما العقل بالنظر في مضمونها
مع قطع النظر عن الواقع ونشأ ذلك من حاله على
حكاية غير مروا في فان شأن الحكاية ان يصف
وعدمها ككلام النبالة انشاء والنسور
ليست حكاية غير مروا في فلا كورى فيهما الصدق
والكذب نظر ذلك ان التماس في الصدق لتنفيذ

صورة على انها حكماء غير مدكرى على الاصل
المطالعة واما اذا اصدى لمجد النفس عن العلم
انما يشترط العلم فلا يرى عليه التخليط اصلا فان
نفسه في حدود النفس ولعلك تفهم به بعض
قول العالم كلامه هذا صادف من ان النفس به
لحسن اصلا وان لم يكن في صورة الحركات
الحكاية التي تقضي معارضة من الحكمة والحكمة
نظيره ان يصدى اليها ان ينقش صورة
على انها حكماء عن نفسها فانه مع ان الاعمال
تتم بل عن محصل لا يرى في التخليط ولقد اوجب
المصالح حيث قال مرجع احمال الصدق والكنز

عدد اعداد في الجودة

الا انما هو اجماع النسبية اليه مع نبوتها في الواقع
 ولا سوبها فيه فانه كما ذكر ان زيدا قائم سواء
 ظهر زيدا فاما في الواقع او قاعدا ولا شك ان اذا
 ظهر حكماء عرف في المثال المذكور لا يمكن ذلك
 اذ يمتنع بالذات اجماع نبوت الشريعة مع ايقاع
 هذا واورده على الموقف انه دورى لان
 الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم
 له واجبت ان الصدق مدعي وهو مطابقة
 الامر للذي هنر وفي الله نظر لان التصورات
 مطابقة ولا يوصف بالصدق اصلا
 بان الخبر مدعي والموقف للصدق احضاره

انما هو اجماع النسبية اليه مع نبوتها في الواقع
 ولا سوبها فيه فانه كما ذكر ان زيدا قائم سواء
 ظهر زيدا فاما في الواقع او قاعدا ولا شك ان اذا
 ظهر حكماء عرف في المثال المذكور لا يمكن ذلك

انما هو اجماع النسبية اليه مع نبوتها في الواقع
 ولا سوبها فيه فانه كما ذكر ان زيدا قائم سواء
 ظهر زيدا فاما في الواقع او قاعدا ولا شك ان اذا
 ظهر حكماء عرف في المثال المذكور لا يمكن ذلك

ظاهر انحصاره هو التكرار وادراكها
 ان الصدق هو لا انظارا في احواله
 ان الصدق هو لا انظارا في احواله
 ان الصدق هو لا انظارا في احواله

من المحدثات فلا دور وتكون لك في الواقع
 الموقف التنبه في احضار الشيء في المذكر حصوله
 في اخراته ومجرا في حصوله في الفرض من امر في
 الحصول على ذلك الشيء اذا ظهر بصورة مستمرة
 الشيء لان التوقف في الحصول ابتداء لا يستلزم
 الموقف في الالقاء والتذكر نظيره ان اذا تعقلا
 عدة معان منها يجوز ان وادنا تنبيه من
 فقول ذلك الذي هو الان في فهمه الى ص
 سعة في ذلك المعنى ويزيد الالقاء من غروره
قول فان كل حكم فيها نبوت شيء او بعينه
 محله موجب وسالبة القضية اما محله وهي الحكم

كما ان الصدق في الموقف في الحصول على احضاره او حصوله في الواقع
 كما ان الكلام في ان لم يوقف احضاره او حصوله في الواقع
 انما هو اجماع النسبية اليه مع نبوتها في الواقع
 ولا سوبها فيه فانه كما ذكر ان زيدا قائم سواء

مثالا هو حصول الان ابتداء على حصول الخوان ابتداء
 لا يستلزم توقف حصوله على مذكره حتى يقال لا يحصل
 مذكر الخوان بان لان حصول الان موقوف على مذكره
 فانه هو توقف مذكر الخوان على لم الدور

ما في الضمير كذا ستمثل دلالات دلالة على المعنى
 الذي للموضوع والآخر على المعنى الذي للمحل والمحل
 على العلاقة والارضاط هما هم قال فظهر حرجها
 ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحل
 حوا ان يدل على هو السلف لفظ الدال على
 لسم راطه وحكمها حكم الادوات فاما في العرف فبما
 كذا في الراطه فاما الكالا على سعالدهن معنا
 ورعا ذكر به الكلام وهو مخرج بان امر القصة
 المعقولة مدد ذلك مذهب القدماء او عندهم
 الدلالة من الموضوع والمحل هو الحكم وليس
 عندهم بتصوره من مورد الحكم فان كان

بثبوت شيء في شيء وهي الموحدة او شيء في شيء
 وهو السلف اما شرطه هو التي ليست كذلك **قوله**
 وسم الحكم على موضوعه لانه وضع وجوده
 شيء **قوله** والحكم هو المحمول لشيء بالآخر
 على غيره كونه متبنا له وكذا مبني على حركته
 فرع ثبوت **قوله** والدال على السلف راطه
 قال السج في الشفا الفصل الحكمة تتم ما مورده
 والمحل والسلف هما ليس اجماع المعاني في الد
 هو كونهما موضوع ومحمول بل كساح الا ان يكون
 الدين بعقل مع ذلك السلف من المعاني
 او سلف لفظ الصا اذا اراد ان كاذب

١٥
 ذلك التثنية في السج سالف الفصل
 او سلف لفظ الصا اذا اراد ان كاذب
 الماخرون ففعلوا ان سلف لفظ الصا
 كما سلف لفظ الصا اذا اراد ان كاذب
 السلف لفظ الصا اذا اراد ان كاذب

ما في الضمير كذا ستمثل دلالات دلالة على المعنى
 الذي للموضوع والآخر على المعنى الذي للمحل والمحل
 على العلاقة والارضاط هما هم قال فظهر حرجها
 ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحل
 حوا ان يدل على هو السلف لفظ الدال على
 لسم راطه وحكمها حكم الادوات فاما في العرف فبما
 كذا في الراطه فاما الكالا على سعالدهن معنا
 ورعا ذكر به الكلام وهو مخرج بان امر القصة
 المعقولة مدد ذلك مذهب القدماء او عندهم
 الدلالة من الموضوع والمحل هو الحكم وليس
 عندهم بتصوره من مورد الحكم فان كان

ما في الضمير كذا ستمثل دلالات دلالة على المعنى
 الذي للموضوع والآخر على المعنى الذي للمحل والمحل
 على العلاقة والارضاط هما هم قال فظهر حرجها
 ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحل
 حوا ان يدل على هو السلف لفظ الدال على
 لسم راطه وحكمها حكم الادوات فاما في العرف فبما
 كذا في الراطه فاما الكالا على سعالدهن معنا
 ورعا ذكر به الكلام وهو مخرج بان امر القصة
 المعقولة مدد ذلك مذهب القدماء او عندهم
 الدلالة من الموضوع والمحل هو الحكم وليس
 عندهم بتصوره من مورد الحكم فان كان

خذ الابطال انك لا على سور الدير معناه ورا
 ذكر في المذكور بما ظهر في قال الاسم كقولك يد جوف
 لفظ هو جات للبدل سها للبدل على ان
 هو لم يذكر بعد ما دام ان هو لان صرح في
 خرج عن ان بدل لاسهاد لاله كالمه فليقت بالاداء
 لكنها في الاسماء في كلام مع انه قد جعله بفضله
 السجوا و فان الرضى على بعض السجوا
 حسا قال ثم ما لم النوص من اتيان الفصل ما ذكر
 اعني رفع الساس كمر الذي ذكر بعده ما وصف
 وهذا هو المعنى في اعني افاده المعنى في
 وانك لا عن الناس الاسم فلم صوته معناه صوته

في السور في الدير في الدير

في المرفوع وان تغير ما بعده غير الرفع ان السجوا
 لان الحروف عند الصرف كمن في فيه حرف واحد
 في حال الاسم كونه مفردا وثنى وجمعيا وذكر ان
 ومثلي ومثلي واما ما لم عرقها في
 ومثلي في الخطاب في هذا الصرف ما ذكر في معنى الاسم
 ودخل في قوله السجوا لو فرضنا احياء السجوا
 اسم فلان لم يرد كونه اياه عند المصنفين
 وما ذكره المصنف انه راجع الى الموضوع فيكون
 المعنى اما اسم او اسم كونه اسما واما اذ قلنا انه حرف
 انه للمرط فلا بل يكون اياه في صورته الاسم كما في
 اللفظ واما الغنى في اياها فظهر ان ذكر المصنف

قوله في الدير ويا الفخر في الدير ويا الفخر في الدير
 الضمير هو المضاف عند المحققين وكان في نسخة صاحب
 على دقي سائر المحققين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

لو كان كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...
 كذا...

ولا...
 لا...
 لا...

لا...
 لا...
 لا...

اهل العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...
 العروة...

في قوله تعالى...

في قوله تعالى...
 في قوله تعالى...
 في قوله تعالى...

كذا...
 كذا...
 كذا...

ويسمى الحد الاول معدما والتاسع اى الجز
 الاول من الشرط هو المحكوم عليه بها ^{لغيره} ^{لغيره}
 في الذكر في الفصه المفقوده والذكر في الفصه المعقوله
 والتاسع اى التثنيه اياه في الذكر وان ذكر فان قلبت
 كلف صحيح الحكم على المقدم مع البس والكون محكوما
 عليه من خواص الاسم فليكن اسم امرى خاصه من اسم
 ذلك في الموصوفه والجزء المفقود اياها اهل العربه فليكن
 الجزء عند اسم هو الجزء والشرط قد لا يشر له الحال والشرط
 ربما اطلقوا لكون الحكم على الشئ من خواص الاسم وان يكون
 ذلك قواعد المطلق فان الحكم على مقصده تلك القواعد
 بالاربع من المقدم والتاسع اصل هو الحق المفقود

اى الحار المصطنع للاشياء

المقصود من الشرط مع كذب التالى في الواقع ولو لم يكن
 هو التالى لم يصور صدقها مع كونه ضروره اسلام اسما
 المطلق اسما المقصود اول السند الشرط بعد ان هو
 التالى على بعد رصده المقدم ولا يلزم من اسما هو
 التالى محققا لاسما اسما هو على البعد بظنه ان
 قد يتقام في ظني لم يكد اسما فاما رده الواقع
 ما سقاء في تلك المقطوعه وما ذكره من اسلام اسما مطلق
 اسما المقصود كذا لاسم المطلق بهما مسقطا للواقع
 المسقط في الواقع هو مقام رده عن الامر وليس ذلك مطلقا
 بالاسم فاما رده الظاهر فان المطلق بالاسم هو مقام
 زده ما يوجد كسب على مقصده لاسم والظن او غيرهما

ولا يصح لغيره ان يرد على ما ذكره به القائل من مطلق على القاعده المصطنعه وكلام
 القائل بربف كلام بل العربيه فلا يصح ورود الاعراض ثم

وذلك مجموع الواقع في ضمير كقول المعصية امر ما ارد في
 ظلك فان فانه في تلك مجموع الواقع في ضمير كقول المعصية
 ضمير ومثل ذلك يحصل في كل ما صدق في المعصية
 الشرع مع كذب المطلق عليه كقولك كذا معدوم النظم
 كذب في كل معدوم فان المطلق هو ما هو معدوم
 الا في امر ان يكون معدوما في لفظه وهو صادق
 عليه مطعنا والكاذب عليه هو المعدوم وهو مطعنا
 بل معدوم ما ساد لك المعصية الصادق فان الفصح
 وما زال منه فادام الحكم فصلا **قوله**
 والموضوع ان كل محصا من الفعل على السهل
 حوال **قوله** سمي القصة محصورة وموضوعها

في كل ما صدق في المعصية
 في كل ما صدق في المعصية
 في كل ما صدق في المعصية

قوله للمعصية ان كل محصا من الفعل على السهل
 حوال **قوله** سمي القصة محصورة وموضوعها

موضوعها وسببها **قوله** وان كل محصا من الفعل على السهل
 لا يصدق في افرادها **قوله** فطسعة كقولنا الان
 نوع **قوله** والا اي ان لم يكن الحكم على نفس المعصية
 على الايراد وعلم ان المحقق الحكم على نفس الطسعة
 الا انها في الطسعة قد احدثت ابا شي
 واحد ما لو صدق الذنب في مصدق عليها بعد ان
 ما لا يصدق على الافراد كالنوع في ما موله الحكم
 الحكم عليها للمحصن والسعميم بل سببها كاشف
 اسج في كتيبه في المحلة احدثت حيث هي
 رادة شرط فصيح الحكم الصادق عليها بعد ان
 للمحصن والتع في المحصورة احدثت حيث هي

قوله للمعصية ان كل محصا من الفعل على السهل
 حوال **قوله** سمي القصة محصورة وموضوعها

قوله للمعصية ان كل محصا من الفعل على السهل
 حوال **قوله** سمي القصة محصورة وموضوعها

قوله للمعصية ان كل محصا من الفعل على السهل
 حوال **قوله** سمي القصة محصورة وموضوعها

قوله للمعصية ان كل محصا من الفعل على السهل
 حوال **قوله** سمي القصة محصورة وموضوعها

في قوله لا انقطاع على الخرسا لا على ان يكون هذا الوصف
مردا بل على ان يصلح للانقطاع فلا هو دم ذلك الحكم
سوى الاشياء من اعمامها وهو الكلمة او
نفسها وهو الرتبة وليس الحكم في الجملة والمخصوص
على واصل الاما في موضع الحكم وقع عن شئ سوى
مردك الحكم في العود ووسط على كلف والمحكم عليه
لا الا لامر يصل في النفس وهو الطوبى دون الافراد
ما يحققه لا يصلح في الافراد معلوم حاصلا بالوجه الكلي معناه
وما قال من ان الافراد معلوم حاصلا بالوجه الكلي معناه
ان الامر الكلي حاصل في النفس على وجه يصلح للتطبيق
على الخرسا وذلك الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات
الخرسا معلوم محكوم عليها بالعرض لا قطع ما في نفس

لا بد من المسامحة في

في قوله لا انقطاع على الخرسا لا على ان يكون هذا الوصف
مردا بل على ان يصلح للانقطاع فلا هو دم ذلك الحكم
سوى الاشياء من اعمامها وهو الكلمة او
نفسها وهو الرتبة وليس الحكم في الجملة والمخصوص
على واصل الاما في موضع الحكم وقع عن شئ سوى
مردك الحكم في العود ووسط على كلف والمحكم عليه
لا الا لامر يصل في النفس وهو الطوبى دون الافراد
ما يحققه لا يصلح في الافراد معلوم حاصلا بالوجه الكلي معناه
وما قال من ان الافراد معلوم حاصلا بالوجه الكلي معناه
ان الامر الكلي حاصل في النفس على وجه يصلح للتطبيق
على الخرسا وذلك الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات
الخرسا معلوم محكوم عليها بالعرض لا قطع ما في نفس

والا هو هو ذلك الوجه لا انه لو حط عليه واصلح
للاطمان على الافراد ولدك سعة من الحكم اليها
معرفته لو لو حط على الافراد وصد ذلك الامر مطبقا
عليها مرفوع احكامها بعقل او التمسك ذلك فممكن
بوجه كلام المصان من مراده بقوله وان لم يقف
ان يكون الحكم لا سعة من الافراد وبقوله الا ما
سعة من الاله وان لم يظهر كلامه عن جملته في التحقيق
ول فان من كلفه افراذه كلفا او بعضا في صورة
او جنة وانه السان سور لقف ونشر مرتب لابق
قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد فكيف ين
كلمة الافراد لا لا لقول الله من حقه هو مصاحبه

في قوله لا انقطاع على الخرسا لا على ان يكون هذا الوصف

قوله الافراد لا بد من تبين مصاحبه الحكم للطوبى في جميع الملواد
وهي الافراد في بعضها وتبين كلمة الافراد لا ان كان هذا هو
والاول ما يحققه به معاده من سره والاولى المشرارة
وهو ظاهر عند ملاحظه مقام القضا المحصورة في

قوله لا انقطاع على الخرسا لا على ان يكون هذا الوصف
كل ان حوالا وبعض الاما في ان يكون
كلمة الافراد ما يحققه لا ما يوصى في

ای ماکم علیہ الافراد

ای فی الکاح ۲

الحمد لله رب العالمين

اعراض

金

51

7

هذا هو الكلام المحقق في الحقيقة
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكلام المحقق في الحقيقة
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكلام المحقق في الحقيقة
والله اعلم بالصواب

المقدرة لانا نقول ما اولاهم اخذوا مطر لا فرد
وهذا الصريح ما ذكره انا ما سافر اصد به الصمد
اولم يوجد واحد مطر صدق الموضوع على الافراد
كفيل الامر كما ذكره افضل المناظرين في حاشيتي
الشبيهة فهو كحسب الاعداد حاشي بسبب الامور
العصبة فان معنى قولك كل كره كره وكل منك
الحكم على جميع ما يكون كرهه وملت مع قطع النظر
الوجود الخارج عنها او معدرا فاعسار الوجود الخارج
اعسار اريد لا يقضيه مفهوم العصبة الكلية المحققة ولا
التعاصرة وان العصباء المسدسة غير خذوة
بهذا الاعسار كما مر فلا طائل في اعتباره وبعضهم
انهم اعظم الافراد ومطر صدق العنوان كالحاج في نفس الامر

هذا هو الكلام المحقق في الحقيقة
والله اعلم بالصواب

فمن المعلوم كل ما كره صدق عليه كره
وفرضه العفلح بالاعمال هو كره
الاشخ وجعله المهوم لمسطون على جميع المواد واعلم
جمهور المناظرين كاعتراف الاصحاب العول على العذر
الوجود فكل ذلك اعتراف الاصحاب بالتحول على العذر الوجود
حي صدق سلاكل ان ذى رأسين فاش بالاطلاق
وان لم يوجد الموضوع صلا ولم يصف بالمشي لمحل
في الواقع فانه لو وصفه ما شيا ولم يعلم كلام بعضهم
انهم احد الوجودات من الذنوب الخارج ولم يخصصوا
ما كرهه او التي كما صدق العنوان عليها ولد كقول صاحب
المطالع وموافقه ان قولنا كل محمول مطلقا كسبح

فان لو سلمنا ان كل محمول مطلقا كسبح
فان لو سلمنا ان كل محمول مطلقا كسبح

هذا هو الكلام المحقق في الحقيقة
والله اعلم بالصواب

فلا يسمو عدم دخول امثال هذه الفصحة في الحفصة ثم
 قوله بولس لا يسمو على قدر الجاهل
 الى ما ذكره اوله من ان قدر الوتر

فلا يسمو عدم دخول امثال هذه الفصحة في الحفصة ثم
 قوله بولس لا يسمو على قدر الجاهل
 الى ما ذكره اوله من ان قدر الوتر

علا صدق هو غير ما فصل لان معراج التوسيع
 على تقدير كونه محتملا مطلقا وهو لا يسمو ثم التوسيع
 في الواقع وانه ليس في الاراد له رد كذا على تقدير
 وعدم صدق الحفصة الكلمة بهذا المعنى في مثل قولنا
 كل ان ماش لا صر كما ان عدم صدق الكلمة بالمعنى الذي
 يستلزم في ذلك كل حتم بالفعول بالصدق فان
 هذا المعنى هو معنى الحفصة الكلمة لا الصدق كخص
 لعلم ان المعنى الذي نقلناه مكررا عندنا حيث لا يسمو
 المعنى الذي يستلزم السج كقولنا سر كذا السار مستمع
 امطر صدق العوان على شئ كحسب اللزوم والقول
 ما نه سأل في المعنى كعلم مسموع لان كل مفهوم

فلا يسمو عدم دخول امثال هذه الفصحة في الحفصة ثم
 قوله بولس لا يسمو على قدر الجاهل
 الى ما ذكره اوله من ان قدر الوتر

فلا يسمو عدم دخول امثال هذه الفصحة في الحفصة ثم
 قوله بولس لا يسمو على قدر الجاهل
 الى ما ذكره اوله من ان قدر الوتر

اقول لعقل ان حكم بينهما لا كما والسلت ولا شك
 ان عسا المعنى المذكور اعني صحيح عقلا وهو محذور
 في بعض العضا وهو ان عمل واحد امر سائر الاعمال
 فلا سعاد يحل مع الحفصة الاصلية بل هو ماعدا
 المحصنة التي يقصدها العارف في كلامه
 اشاره الى هذا المعنى انما حيث قال الذين حكم
 على الاشياء بالاسكان على انها في نفسها ووجودها لم يوصف
 المحمول وانها تعمل في الذين موجودها المحمول
 لا حيث يرفى الذين فقط بل على انها اذا وصف
 وحده المحمول ثم قال فاما الاشياء التي لا وجود لها
 لو وصفه فان الشئ الذي عاينته على ما حيث ربي

فلا يسمو عدم دخول امثال هذه الفصحة في الحفصة ثم
 قوله بولس لا يسمو على قدر الجاهل
 الى ما ذكره اوله من ان قدر الوتر

فلا يسمو عدم دخول امثال هذه الفصحة في الحفصة ثم
 قوله بولس لا يسمو على قدر الجاهل
 الى ما ذكره اوله من ان قدر الوتر

الحكم هو موضوع المحل للموضوع وقال بعض المحققين هو
 الحكم الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 حال الحكم هو موضوع الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 قال بعض المحققين هو موضوع الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل

الحكم هو موضوع المحل للموضوع وقال بعض المحققين هو
 الحكم الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 حال الحكم هو موضوع الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 قال بعض المحققين هو موضوع الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 الحكم هو موضوع المحل للموضوع وقال بعض المحققين هو
 الحكم الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 حال الحكم هو موضوع الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل
 قال بعض المحققين هو موضوع الموضوع في محله لا فانه هو الذي يوصف به المحل

الذين حكم عليها انها كذا معناه لو كانت موجودة
 ووجودها في الذين الحكم كذا وهذا كما قال الحكم
 العاد انتهى كلامه لم يهتات بحسب النظر في الاول
 ان معنى قولنا لم يوصف بالموضوع عدم وجود الموضوع
 حال هو المحمول له والحاده مع فطره كذا الشئ
 ان ذين قد هتاد ان خارجي جاد وان وما
 فوما وان دائما فاما كان فليست مع قول الحكم
 ان الحصة لبعض الافراد المعده الوجود للموضوع
 والوجود المعده لاجل حده فافاده في اعنائه
 فليست اعنائه في موضوع الحصة امه صديق العيون
 على الافراد وامه وجودها فاما الوجود المعده

اعل ما اشار اليه في قوله ولو تضمن في الحصة كذا

المعده الوجود المعده مع ذلك القيد ولا خوف فاده
 اعنائه وان لم يوصف كما هو مقتضى كلام بعضهم
 فاما الوجود المعده لم يوصف كذا الموضوع كذا
 كل من جامع المحمول لسان صدق السالمة السلام
 وجود الموضوع بل قد صدق باسائه صوره
 ان لا اسوت وفيه لا شئ له غيره كذا كذا معنوم
 السالمة في الذين سلم وجود موضوعه
 الحكم فليست السالمة في المأفون اعنائه فاده
 المحمول وحكموا بان صدق موضوعها لا سلم وجود
 الموضوع وفروا بينها وبين السالمة بان فيها
 رماده اعنائه في السالمة صور الطرفان في حكم

وهذا ما اشار اليه في قوله ولو تضمن في الحصة كذا

وهذا ما اشار اليه في قوله ولو تضمن في الحصة كذا

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

ما سأل في السال المحول ربح وحمل ذلك السلك على
 الموضوع فالواو معنى السال المحول ح شئ سلك
 المحول ومع السال لظرف من ان شئ سلك عنه
 ح هو شئ سلك عنه ومعنى السال لربح سلك
 ت وكما ان صدق السلك سلم وجود
 كذا كذا صدق سلك كلامه واول في نظر
 لان المعده القائله بان سوشى شئ سلم
 شئ المتبني لاشئ الفعل منها الا سلسل
 الفعل ان الفعل شئ السال المحول دون
 المحول حكمه واصلا المععدم المطلق شئ
 فكيف يكون شئ لالفعل المععدم هو عدم مقارن
 اي المحول المععدم هو عدم

اي سلك بكونه شئ لانه لا سلك
 في السال المحول وجود الموضوع
 السال المحول ليس في المحول
 ذلك وجود الموضوع ووجوده في
 بين المحول والسال المحول
 فكل من سلك في قوله واصلا

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

المقارن للاسعداء وهو وجود الموضوع في
 الاسعداء الذي هو وجودي لا بالقول
 ذلك بهيتم بل هم مصرحون بخلافه بالاول
 كل جواب ليس بوضوح وكل ما ليس بوضوح
 الموضوع منته صغره موده مع عدم
 الموضوع للقول اصلا والدي نعم كلامه
 وغيره من المحققين ان الاكابر مطلقا
 الموضوع قال في الشفاء وانا او حنا ان يكون
 في القصص الاكابر الموده موجودا لان قولنا
 نفس غير عادل يعسر ذلك لانه لا الاكابر
 ذلك ان الصدق سواء لم نفس غير عادل

والسلطان في المحمول ثم ورد الرأب الا انما عليه ذلك المحمول
الاحتمال من السلطان وشيئا كذا

امیر ابو الفتح

کتاب موصوفیہ صاۃ

۱۰۰

الشر ما دام موجودا لم يكن موجودا بالضرورة مع صدق
 كل ان موجودا لا مظهر في ص احد ان ضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع في جميع حالات وجود الموضوع
 وان لم يرد بالشرط وسواء العرف بينهما في الشرط
 وفي نظر لان لو لم يرد بالضرورة المطلقة ما ذكر لم
 يصدق اللفظ ما بالضرورة الازلية فلا يكون بينهما
 لان وجود الموضوع اذ لم يرد بالضرورة في وجود
 لم يكن بغير المحمول بالضرورة في ذلك الوقت في ظاهر
 وقد نبه بعض المشعشعين عند هذا النبي في الحاشية
 الضرورة المطلقة بالضرورة بشرط الوجود والتمسك
 للضرورة بهذا المعنى هو الالزام في رفع الضرورة

بشرط الوجود واما الالزام في اللفظ فالضرورة
 في **الضرورة** او ما دام بوصف اي حكم فيها ضرورة
 ما دام الوصف هو **الضرورة** في **الضرورة** عامة باسمها
 بالضرورة فلا بشرط الضرورة فيها بالوصف واما
 بعد ما بالعام فلكونها اعم من الشرطية الخاصة
 في المركبات اعم من الشرطية العامة بوصف ضرورة
 بشرط الوصف العنوني او اي معنى ضرورتها
 جمع اوقات الوصف والعرف بينهما في الالزام
 ان يكون الوصف موصلا في الضرورة كذا في
 فان الحكم فيها بالامتناع الالف كانه في وجوده ان
 يستلزم على غيره الا ترى ان ذلك كل كما يجب

فخالصه جامع المشهور فان العدم بالضرورة لا يقتضي ان
 الممكنة العامة للضرورة الالزامية لا يقتضي الضرورة الازلية
 وكلالة تنبسط على هذا

الاول ان يقال لا يرى ان ذلك كل كالمحمول بالضرورة
 صوابا بالمتن ان دون الاول فان المحمول بالضرورة
 في الكلام ليس له في الاول فان المحمول بالضرورة
 هذا كونه لا يرد بالضرورة في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 القس باللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

هذا على ما يشهد به ان الضرورة لا بد من مطلق
 موجود الى جميع اوقات وجوده كما يشهد على ان الضرورة لا بد من مطلق
 ان يكون هو ان الضرورة لا بد من مطلق
 الضرورة لا بد من مطلق

لا بد من مطلق
 الضرورة لا بد من مطلق

وهي اعم مطلق الضرورة من وصفه بالمشروط العا
 بالمتعلق الاول مطلق المتعلق الثاني لان جميع اوقات
 الوصف محض اوقات الوجود او غير محض اي حكم
 فيها ضرورة الوجود ولم يعم ذلك الوصف
 العنصر **و** فثبت مطلقا ما المنتشر فلعلم
 العنصر اما المطلق فلعلم بعينه كما في كل ذي
 رتبة في قواما بالضرورة وهي اعم مطلقا
 وهو شرط وسبب الضرورة بالمشروط بالمتعلق
و او بدو لهما مادام الوجود اي ان حكمهما دائم
 السامد الموصوف موجودا **و** قد علم ووصفه
 طار كما هو وان علمك بالضرورة ان لم يكن فكلها

اما واما ان لم يهوام الوجود لا بد مطلقا
 وجود الموصوف فمطلقا كما في مثال الضرورة الازلية
 والازلية ههنا حصص المطلق ايضا كما في الضرورة
 لكي لا دوام الوجود لا يشارك الاطلاق العام في العنصر
 جمولنا الوجود ككلا الضرورة لا بد كما هو الدائم
 مطلقا بالضرورة ان امساع به كل السهم
 دوام شوتها من غير عكس لحوالان مدوم السهم مع
 زوالها ودمام في قسم الوصف المعارف الدوام
 فان الحكم لا مدوم الا لعدة كذا بذاتها او لعل
 استقامتها الى ما كذا مدوم مع وجود العلة وجود
 المعرف فان الدوام لا يحل في الضرورة بالمتعلق العام

هذا على ما يشهد به ان الضرورة لا بد من مطلق
 موجود الى جميع اوقات وجوده كما يشهد على ان الضرورة لا بد من مطلق
 ان يكون هو ان الضرورة لا بد من مطلق
 الضرورة لا بد من مطلق

عن اسماعيل الاعكاكي سوار طيناشياع وداوود الموصلي
اوفره وداوود اصل انه لوفره لفروره مامسماع الاعكاكي
الناشي عن هذا الموضوع صرح المذكور وانا احب
اعم فلا الا ان لقال هذه الكتب النظر المحمود
العصا مع قطع النظر عن الاصول التي يحكم في الفلسفة
فان الفعل في مادي النظر والاعكاكي الدوام لفروره
وسمى وصاف الفع، الكلام على الاصول
التي اسرها لما في العلوم التي لفروره وداوود
ذلك الشرح في بعض نفع الشفاء وهي اعم من وصفه
المشروطه بالمعنى بمصادقهما جمعا في كل
حيوان وصدق المشروطه بالمعنى بدوها في

اما سم لوكه معي المشروطه سوت المحمول على القدر
 الاضمانا للموضوع ولم يكن معي العقله السوت على
 السعير بل السوت في نفس الامر اوج صدور المشروطه
 ندرك المطلقه اما اذا اعتبر السوت في كل عين السعير
 او كسب الامر فلا يظهر صدور المشروطه اذ كان
 حال المشروطه سلم المطلقه مطلقا فان لم يكن
 في المشروطه بالسوت على السعير سلم مطلقه
 وان لم يكن فيها بالسوت كسب الامر سلم مطلقه
 مشددا فانك علمت ان القضية قد تؤخذ حصفا وقد
 تؤخذ خارجيه واد احد حاصه لم يكن فيها بالسوت
 المحمول على السعير وجود الموضوع لم لوكه الحكم

اما في المطلقه العامه

الحكم فيها سوت المحمول في نفس الامر على السعير فلم
 يرد المشروطه كذلك لفصل الكلام في المشروطه
 سوت المحمول للموضوع سوتنا منع العقاكه على الوصف
 كسفه واصل السوت هو السوت ثم ان اعتبر
 سوتنا الفعل سواء كان في نفس الامر او على السعير
 وجود الموضوع ظهر استدراكها مطلقه مشددا قطعاً
 ضروره سلم المفسد المطلق ان اعتبر بالامتناع
 حتى لو كان معناه سوت المحمول للموضوع بالامتناع
 يتنا منع العقاكه عن الوصف كات اخص من الممكنه
 ولم سلم المطلقه ساء على لو لم يكن اعم من المطلقه
 كما هو المشهور الا اهم لم يعتبر وهذا المعنى بل اخذوا

اشاره الى ما هو اللازم من المحقق وهو كونها متبين

Süleymaniye Kütüphanesi
 Kism: AMCA ZADE
 Yonilari: MUSELİN PASA
 Eski kayıtlar: 337

فروده و لا فناء اي ان حكم فيها عدم فروده
 خلاف تلك التي طلب موجه لعدم فروده
 السبب و سألنا لعدم فروده الا كباب
و فاما المكنة العامة اما سمعها فاما المكنة فلا
 في الامم و اما العامة فمعهما السبب
 المكنة الخاصة كما يشي و هذه ساطعة
 ان العلة لا مطر اعصارا اي هي ساطعة
 اي معتبرة في ضمن المركبات لم تعرفه
 و انما هو السبب لمعروفين و وصفت
 السبب من كل اسن منها في ملحق الخطب
 في كتابها سبب الاصطلاح المستعمل



السبب المعرف بها الفعل في احد معي المشروط
 مجرد اسلام العنوان المحمول هو طوب اصل
 معر المحمل الذي هو اي المحمول الموضوع و مراد
 في المشروط سبب المحمول على التقدير في المطلق
 السبب كنف الامم حكم مالا بعد الاشارة
 المحمده في سبب العصا و كذا مراد في المشروط
 سبب المحمول لا مطر لا الفعل على انه لا
 القوم في حكمهم بل هو المطلق اعلم من المشروط
 لانهم سبب السبب من المعنيتين على ما ذكرنا
 من غير تفسير بها الا ما اراده و من السبب
 معهما فلا راع له في المعنى **و** او لعدم فروده

في سبب المعرف بها الفعل في احد معي المشروط
 فان كان السبب العام لا المطلق العام
 فانه هو السبب العام لا المطلق العام
 و في غير ذلك السبب على التقدير و اما في المطلق
 و في الفعل ثم

في سبب المعرف بها الفعل في احد معي المشروط

VA

